

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الجمعة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيركايا ..... (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة ١٥/١٠

بنود جدول الأعمال من ٨٦ إلى ١٠٢ (تابع)

## مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي

لا يزال موضوع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار العنصر المركزي في الجهود الدولية. قبل نهاية دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية، نحن بحاجة إلى القيام بعمل جدي لتنفيذ خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)). ذلك أمر ضروري لضمان أن تتمكن من إحراز تقدم كبير في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥ في تعزيز فعالية معاهدة عدم الانتشار وتحقيق أهدافها.

السيد غراسيموفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية):  
سمحوا لي بالنيابة عن وفد بيلاروس أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة وأن أعرب عن استعدادنا للتعاون معكم.

من شأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة أن يساعد في تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار وأن يكون إسهما رئيسيا في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. لا بديل عن وثيقة ملزمة قانونا تحظر التجارب النووية بشكل كامل.

ثمة مشاكل عديدة مرتبطة بالأمن الدولي لا تزال تحتل مركز الصدارة، متخذة في الغالب أشكالا جديدة. لقد كان هذا العام غنيا بالأحداث المرتبطة ارتباطاً مباشراً بقضايا الاستقرار والأمن في جميع أنحاء العالم. وللأسف، فقد ظللنا نشهد تصعيديا في النزاع المسلح وتفاقم الوضع الإنساني في واحدة من أشد مناطق العالم حساسية. ونعتقد بأنه لا يمكن أن تسوى النزاعات عن طريق فرض العقوبات من جانب واحد أو انتهاك سيادة الدول وسلامة أراضيها.

تؤيد جمهورية بيلاروس تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، وهو آلية فريدة متعددة الأطراف لنزع السلاح، وإعادة الحيوية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ونرحب بجهود الأمم المتحدة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع وبدون أي ضوابط. إن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠١٢ وما تلاه من اعتماد الوثائق الختامية (انظر A/CONF.192/2012/RC/4، المرفقين الأول والثاني) يمنحنا الأمل في أن هذه المسألة سوف تظل إحدى أولويات المنظمة. ومن منطلق المساهمة في تنفيذ هذا الصك على الصعيد الإقليمي، أود أن أشير إلى مشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيلاروس المسمى ”بناء قدرات إدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأمنها“، الذي لا تزال بيلاروس تنفذه بنجاح بدعم مالي من الجهات المانحة من بين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

يشكل انتشار الأسلحة التقليدية بدون أي ضوابط تهديدا خطيرا للسلام والأمن، ويساعد على إذكاء الصراعات المسلحة وإطالة أمدها والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي. أكد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في تموز/يوليه الماضي، حجم هذه المشكلة ومدى خطورتها؟ وعلى الرغم من الخلافات القائمة بين الدول الأطراف بشأن مسألة وضع آلية دولية في مجال تجارة الأسلحة، فإن بيلاروس على استعداد للقياد بالمزيد من العمل تحقيقا لتلك الغاية، على أن يكون مفهوما أن هذه الوثيقة ستستهدف معالجة المشاكل الأكثر إلحاحا المرتبطة بعمليات نقل الأسلحة التقليدية.

تعلق بيلاروس أهمية كبيرة على وضع اتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة وإضفاء الصبغة العالمية عليها، وهي برنامج تفاوضي فريد للبلدان المنتجة والبلدان الحائزة لأنواع معينة من الأسلحة والذخائر، وكذلك البلدان التي كانت ضحية لاستخدام الذخائر والأسلحة. عممت بيلاروس،

إليه. نحن لا نعتقد أن عملية التفاوض بشأن نزع السلاح ينبغي متابعتها خارج إطار الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نريد إجراء المحادثات بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، وخاصة بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة النووية الأخرى، حصريا في إطار المؤتمر. وينطبق هذا أيضا على قضايا أخرى في أعمال المؤتمر تشكل أولوية بالنسبة لنا، مثل إبرام اتفاق دولي بشأن إعطاء الدول غير النووية ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها وأيضا بشأن حظر تطوير وإنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة منها.

ترتبط مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ارتباطا وثيقا بمسائل الرقابة على الصادرات ومنع وصول المواد النووية والكيميائية والبيولوجية إلى أيدي المنظمات الإرهابية والعناصر الإجرامية الأخرى. وفي هذا الصدد، تؤيد بيلاروس الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) باتباع نهج شامل وجامع إزاء قضايا مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأحد السبل الكفيلة بتعزيز التنفيذ الفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو قيام الدول الأعضاء بإعداد خطط عمل وطنية تحدد أولوياتها وخططها لتنفيذ الأحكام الرئيسية للقرار. وضعت بيلاروس هذا العام، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومكتب شؤون نزع السلاح الوثيقة الإطارية الوطنية الخاصة بها - خريطة طريق - بشأن التدابير الإضافية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، مع التركيز على موضوع الرقابة على الصادرات والأمن البيولوجي. وإذ نمضي قدما، ننوي توسيع نطاقها لتشمل تعزيز الحماية المادية وتسجيل المواد النووية وتخزينها.

بواجباتهم. كما أود أن أشيد بالتمثلة السامية لشؤون نزع السلاح على جهودها الدؤوبة في نصرة قضية نزع السلاح.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في الجلسة الثانية ممثلاً نيجيريا وجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز، على التوالي، وأود أن أبدي بعض الملاحظات على الصعيد الوطني.

يبرز تنامي انعدام الأمن والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين الحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لتحقيق تقدم كبير وملموس في مجال نزع السلاح. ونشيد بحقيقة أن عام ٢٠١٢ شهد إيلاء الأمم المتحدة المزيد من الاهتمام للمسائل المتعلقة بالأسلحة. عقدت اجتماعات هامة مكرسة لترع السلاح، مع قطع تعهدات وتحقيق تقدم، في كثير من الحالات.

وفي هذا الصدد أود أن أذكر، في جملة أمور، نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر. وأود أن أشيد بالسفيرة جوي أوغو، وأكرر الإعراب عن التحية إلى فريقها بأكملها على تحقيق النجاح الذي يدعو بالفعل إلى ارتياح الدول النامية.

ونأمل أن يتم الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها، حتى يكون بوسع البلدان النامية، وخصوصاً الدول الأفريقية، الاستجابة بفعالية أكبر لتحديات التصدي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تعرقل الآثار المترتبة عنها قدرة القارة على مواجهة ضرورات التنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجدو بنو أمل كبير في أن يصبح حسن النية وروح توافق الآراء اللذين ساعدا المؤتمر على النجاح دائمين، حتى

بوصفها رئيس الاجتماع المعني بالبروتوكول الخامس للاتفاقية، المتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب، بمساعدة وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، رسالة رسمية موجهة إلى وزراء خارجية البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذا البروتوكول. وفي سياق تنفيذ خطة العمل المعجلة بشأن الانضمام العالمي إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها، الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية، تعمل بيلاروس على تحقيق عالمية الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها في جميع أنحاء رابطة الدول المستقلة. وتشمل خططنا عقد الحلقات الدراسية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي بهدف زيادة الوعي فيما بين الدول بالاتفاقية وبروتوكولاتها.

وتؤكد بيلاروس على الحاجة إلى النظر بصورة شاملة في القضايا المتعلقة بأمن المعلومات على الصعيد الدولي، التي أصبحت مؤخرًا حادة وذات صلة بشكل خاص، لا سيما بالنظر إلى أن هذا الموضوع لم يتم تناوله على المستوى الدولي في الوثائق القانونية. تضطلع بيلاروس بدور نشط في أنشطة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي استأنف عمله هذا العام. وثقت بأن الفريق سوف يقدم لدى انتهائه من عمله تقريراً يتضمن توصيات محددة بشأن اتخاذ المزيد من الخطوات من جانب المجتمع الدولي في هذا المجال. ونعتقد أن أفضل السبل لتسوية هذه المسألة يمكن أن يكون وضع معاهدة ذات صلة في إطار الأمم المتحدة.

**السيد علي (بنن) (تكلم بالفرنسية):** أود في البداية، بالنيابة عن وفدي وبصفتي الشخصية، أن أعرب عن تهنئي الحارة لكم، سيدي، على انتخابكم العظيم رئيساً للجنة الأولى. كما أود أن أتقدم إلى أعضاء المكتب بخالص التهنية وأن أؤكد لهم كامل دعم وفدي وتعاوني في اضطلاعهم

المسروقة، وخطر إنتاج ما يسمى قنبلة قدرة باستخدام المواد المشعة من خلال ربطها بجهاز تشتيت أو مادة متفجرة.

ولهذا السبب، تعتقد بنن بأن اللجنة الأولى بحاجة إلى إيجاد سبل إما لكسر الجمود الحاصل في هيئة نزع السلاح، أو المضي قدما، باستخدام وسائل أخرى، فيما يخص إجراء مفاوضات لاعتماد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويعتقد وفد بلدي أنه من الضروري جعل نزع السلاح إحدى أهم الأولويات، وفي هذا الصدد فإنه يدعو الجميع إلى الاعتراف بالتهديد الذي يشكله انعدام الأمن النووي للجميع.

والروابط بين نزع السلاح والتنمية واضحة. وتشجع بنن الأمم المتحدة على مواصلة العمل من أجل تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي لعام ١٩٨٧ المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية (A/CONF.130/39، الفرع الثاني)، عملا بقرارها ٣٠/٦٦. وتعتقد بنن بأنه يتعين أن يشكل الأمن النووي ومكافحة الانتشار النووي أحد الأعمدة الرئيسية لإجراءات المجتمع الدولي الرامية لإقامة عالم أكثر أمنا يمكن أن تخصص فيه الموارد للتنمية الاجتماعية المستدامة.

وينبغي للجهود التركيز على التخلص التام من الأسلحة النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، سيتعين علينا القيام بالمزيد من أجل ضمان تحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتقييد بهما بشكل تام، ويتعين علينا العمل على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع القارات.

وتأمل بنن أن يواصل المجتمع الدولي استكمال الصكوك المتعددة الأطراف الخاصة بتزع السلاح وزيادة تعزيز إجراءاتها لمكافحة الانتشار النووي، مع عدم المساس في الوقت نفسه بحق الدول المشروعة في استخدام الطاقة النووية للأغراض المدنية حصرا. ولهذا السبب، يؤيد وفد بلدي عمل تعزيز بناء القدرات

يسمح لنا بأن نقدم للعالم معاهدة فعالة لتجارة أسلحة. ويؤيد وفد بلدي الاقتراح الداعي إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت في بداية عام ٢٠١٣، وأن يكون أساس المناقشات نص الرئيس المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي يشكل إلى حد ما خطوة إلى الأمام في عملية صياغة المعاهدة.

ورغم تحقيق بعض التقدم، يتعين علينا الإقرار بأنه لا تزال ثمة العديد من التحديات. ولا يزال الحوار بشأن نزع السلاح في مأزق. حيث وصلت أعمال هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن مسائل نزع السلاح إلى طريق مسدود، أو في أحسن الأحوال، حققت نتائج هزيلة لا ترقى إلى حد بعيد للتوقعات المشروعة للبلدان النامية. ولم تحل بعد مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم تجر متابعة العديد من الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وخلال مؤتمر واشنطن وسول بشأن الأمن النووي.

وتواصل هيئة نزع السلاح اختتام دورات مناقشتها بدون أن تتمكن من تقديم توصيات بشأن المواضيع المطروحة على جدول أعمالها. والخلافات التي يشهدها مؤتمر نزع السلاح تحول دون الاتفاق على برنامج عمل يسمح لتلك الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف باستئناف عملها الموضوعي، أو بشأن المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة بشأن الوقف الكامل لإنتاج المواد الانشطارية.

إن المخاطر المرتبطة بانعدام الأمن كبيرة ومتنوعة. وبالإضافة إلى الحوادث النووية، مثل تلك التي حدثت في فوكوشيما، يوجد خطر سرقة المواد الانشطارية وتخريب المرافق النووية إلى جانب خطر سرقة الأجهزة النووية، لا سيما الأسلحة التي تحمل متفجرات نووية، وإمكانية صنع مجموعات إرهابية مسلحة لأسلحة نووية بدائية باستخدام المواد النووية

تعتبر النرويج الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية صكا دوليا فعالا للغاية، يضم ركيزتين على نفس القدر من الأهمية هما: ركيزة تصحيحية واردة في المواد التنفيذية المتعلقة بالإزالة، وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا، وركيزة وقائية منصوص عليها في المادة ١، بشأن حظر أي استخدام في أي وقت، وكذلك الالتزام بتدمير المخزونات.

لاحظنا منذ التفاوض على الاتفاقية، كيف كان أثر الوصم فعالا. مع ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ جراء المزاعم السابقة والحالية عن الاستخدام، ويجب على الدول الأطراف أن تظل يقظة فيما يخص إدانتنا المشتركة لأي استخدام من هذا القبيل، وفيما يخص جهودنا المبذولة لتوضيح ما حدث فعلا. إن النرويج تحت جميع الدول على الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية وعلى الانضمام إلى جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين وتوطيد القانون الإنساني الدولي.

والنرويج من بين البلدان التي لا تزال مصابة بخيبة أمل كبيرة جراء عدم نجاحنا في اعتماد تجارة أسلحة خلال هذا الصيف. وقد أقرت الجمعية العامة في السابق، بأن عدم وجود معايير دولية متفق عليها فيما يخص نقل الأسلحة التقليدية يسهم في نشوب الصراعات، والتشريد والجريمة والإرهاب، مما يؤدي بالتالي إلى تقويض السلام والمصالحة والسلامة والاستقرار.

كما أن الآثار الإنسانية السلبية لنقل الأسلحة غير المنظم شديدة. ويقتل العنف المسلح ما يناهز ألفي شخص يوميا. ونشعر بخيبة أمل لعدم تمكن الدول من الاتفاق على أننا ينبغي أن نكون ملزمين بمنع تصدير الأسلحة في الحالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة جراء إمكانية استخدام تلك الأسلحة، لتقويض السلام والاستقرار أو لانتهاك القانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان.

قد تكون هناك فرصة جديدة لمواصلة مداولاتنا واختتامها في العام المقبل. غير أننا نخاطر بتكرار ما حدث في تموز/يوليه

الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي ينبغي أن تكون الهيئة التي توضع تحت سلطتها جميع المرافق النووية.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تود النرويج أن ترى أمما متحدة قوية وفعالة في مجال نزع السلاح. ولا يزال المدنيون يعانون نتيجة للتزاع المسلح. وتقع الفئات السكانية الضعيفة والفقيرة والمهمشة غالبا ضحية للتزاعات المسلحة والجريمة المنظمة.

تقع على كاهلنا مسؤولية القضاء على الأسلحة التي يمكن استخدامها. بموجب القانون الإنساني الدولي ومنع النقل غير المسؤول وغير القانوني للأسلحة. ولا يمكننا الاستمرار في عدم الاضطلاع بهذه المسؤولية، بسبب المآزق والعقبات الإجرائية.

وأثبتت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية بأنه من الممكن التفاوض بشأن الصكوك المتعددة الأطراف التي لها تأثير إنساني فوري في الميدان، وتعزيز حماية المدنيين. ويكون ذلك ممكنا، عندما يكون ثمة إحساس بالهدف المشترك بين التجمعات الإقليمية، وعندما تقوم أعمالنا على الوقائع والحقائق في الميدان، وعندما يعترف ممثلو الدول ويستخدمون الخبرة والتخصص اللذين لا جدال فيهما للمنظمات الإنسانية ويقرون بهما.

وكان من دواعي سرور النرويج وشرفها، انتخابها رئيسا للاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عقد في أوصلو في أيلول/سبتمبر. وشاركت ما يناهز ١٢٠ دولة ومنظمة دولية وبطبيعة الحال المجتمع المدني، مشاركة نشطة. وقد سررنا بشكل خاص لاختيار ٣٠ دولة لم توقع بعد على الاتفاقية المشاركة، مظهرة بذلك اهتمامها بالمسألة. ويسر وفد بلدي أيضا الإشارة إلى الدعم القوي للاتفاقية الذي جرى التعبير عنه، خلال هذه المناقشة الهامة.

من الإنجاز الدبلوماسي إلى تحقيق نتائج فعلية ملموسة. وعليه، يسعدنا أن نلاحظ أن الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تواصل اجتماعاتها على أساس منتظم، من أجل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار. ونتطلع إلى أن نشهد خطوات ملموسة وجريئة لتحقيق هذه الغاية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويتمثل أحد البنود الهامة في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار في المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المقرر عقده بحلول نهاية هذا العام في هلسنكي. وقد انضمت أكثر من نصف بلدان العالم إلى مناطق كهذه على أساس طوعي. ويؤكد ذلك على حقيقة بسيطة مفادها أن تعزيز الأمن يتحقق بعدم الحفاظ على فئة من الأسلحة المدمرة التي يجب ألا تستخدم البتة مرة أخرى.

ولقد شهدنا على امتداد تاريخ الأمم المتحدة بأسره، كيف تزداد المكاسب المتحققة على الصعيد الإنساني قوة في السياسة الدولية، وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة على حد سواء. غير أننا قلما ننظر إلى الأسلحة النووية في ضوء ذلك المنظور. وقد تكون تلك النظرة آخذة في التغير الآن.

في آذار/مارس ٢٠١٣، ستعقد النرويج مؤتمرا في أوسلو يركز على آثار التفجيرات النووية، أيا كان سببها. وسيوفر المؤتمر منبرا لمناقشة الآثار الإنسانية الآنية، والآثار والعواقب الناجمة عن التفجيرات النووية في الأجل الطويل، وحالة التأهب الفعلية لتوفير الاستجابة الإنسانية الكافية في حالة حدوث تفجير نووي. ونتطلع إلى الترحيب بجميع الدول والجهات الفاعلة الإنسانية التي تدرك ضرورة مناقشة الأثر الإنساني للأسلحة النووية، في أوسلو في آذار/مارس العام المقبل.

ويجب علينا جميعا أن نضطلع بدورنا في تنفيذ الالتزامات في مجال عدم الانتشار ومواصلة تعزيزها. ويشمل ذلك تنفيذ

إذا احتكم المؤتمر المعني بالتوصل إلى معاهدة جديدة لتجارة الأسلحة إلى نظام داخلي ينطوي على شرط توافق الآراء.

ولقد شهدنا مرارا وتكرارا كيف أسفرت صيغة توافق الآراء هذه عن فشل عمليات هامة متعلقة بترع السلاح أو إصابتها بالشلل. ويعني شرط توافق الآراء أن بوسع أقليات صغيرة من الدول أن تمنع اتخاذ تدابير دولية من شأنها أن تحدث تغييرا بالنسبة للمدنيين والفئات الضعيفة. ولا يزال ذلك الشرط السبب الرئيسي وراء عدم كفاية آلية الأمم المتحدة لترع السلاح وضعف قدرتها على مواجهة التحديات المتزايدة الناشئة عن استخدام الأسلحة اللإنسانية والعشوائية وانتشار الأسلحة.

ومع أن النرويج ترحب بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وليس أقل من ذلك أيضا، القيادة القديرة للغاية للسفيرة جوي أوغو، فإن الواقع هو أن التمسك الصارم بتوافق الآراء بمنعنا من زيادة تعزيز ذلك الصك.

وبعد مضي اثنين وأربعين عاما على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، فما زلنا - كما نعلم جميعا - نعيش في عالم توجد فيه الأسلحة النووية. وتقع على عاتق جميع البلدان المسؤولية عن المشاركة في نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، فإن الحالة الراهنة لصكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف تمثل تحديا لنا جميعا. وهناك حاجة ماسة إلى تطوير أفكار ونهج جديدة إن أردنا تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ومشروع القرار الذي قدمته المكسيك والنرويج والنمسا إنما هو دعوة إلى الاستجابة لتلك الحاجة.

وقد حقق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ نتائج ملموسة تمثلت في خطة العمل. غير أن تنفيذ خطة العمل وحده هو الذي يمضي بنا

فيما يتعلق بهذه الأسلحة المقيمة، وألا تستخدمها في أي ظرف كان، فضلا عن تأمينها.

تؤيد النرويج الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية تأييدا كاملا، ونود أن نرى اتخاذ خطوات أكثر طموحا بشأن نزع السلاح النووي. ونرى أن الوقت قد حان للنظر في كيفية الاستفادة من الجمعية العامة في تعزيز جهودنا الرامية إلى إحراز تقدم بشأن هذه المسألة. وتؤيد النرويج دولا أعضاء أخرى في الدعوة إلى اتخاذ قرار في هذا العام عبر دورة اللجنة الأولى هذه، من شأنه أن يمكننا من المضي قدما بمفاوضاتنا المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي. ونسعى إلى إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة باعتبارها بديلا عن الوضع القائم. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بضمان أن تكون المؤسسات المتعددة الأطراف على أهبة الاستعداد للوفاء بما هو متوقع منها. وتلك هي المسؤولية التي ينبغي أن ترافقنا إلى اللجنة الأولى.

**السيد العبري (عمان):** يطيب لي باسم سلطنة عمان

أن أقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في أعمال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، ولبلدكم الصديق إندونيسيا. وإن وفد بلادي على ثقة من أن خبرتكم الطويلة وحنكتكم الدبلوماسية وحسن إدارتكم لأعمال اللجنة ستؤدي إلى نتائج إيجابية. ولا يفوتني أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. كما أود أن أسجل الشكر والتقدير لسلفكم سعادة رئيس اللجنة السابقة في الدورة السادسة والستين، وزملائه أعضاء المكتب على الدور المتميز الذي اضطلعوا به.

وإذ يرحب وفد بلادي بسعادة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، التي شغلت المنصب منذ آذار/ مارس الماضي، خلفا لسعادة سيرجيو دوارتي، يتمنى لها التوفيق في آليات نزع السلاح. كما أود أن أقدم لها الشكر على بيائها الاستهلاكي الشامل.

الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولها الإضافي. ويجب أن تكون الوكالة مجهزة تجهيزا كاملا كي تضطلع بجهودها الهامة للغاية في مجال عدم الانتشار.

وتتشاطر النرويج الرأي الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتحديات الانتشار التي تشكلها إيران وسوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث تلك البلدان الثلاثة على التعاون الكامل مع المجتمع الدولي لتبديد شواغلنا المشروعة.

لقد شاركت النرويج في مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في سول في آذار/مارس بصورة ناجحة، الأمر الذي يؤكد التزامنا بالأمن النووي. ونتطلع إلى مواصلة تلك العملية الهامة. وعلينا أيضا أن نضمن أن نظم التحقق المتوفرة لنا الآن قوية بما يكفي لتوفير الثقة اللازمة في نزاهة عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء، استنادا إلى مبادئ الشفافية والتحقق والارجعة، ونرى أن للوكالة الدولية دورا هاما تضطلع به في ذلك الصدد.

وعلى الصعيد الثنائي، فقد تعاونت المملكة المتحدة والنرويج على مستوى الخبراء على مدى العديد من السنوات بشأن استكشاف التحديات التقنية والإجرائية المتصلة بإمكانية إنشاء نظام للتحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل. ويتمثل الغرض من ذلك التعاون في التأكيد على أن بوسع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة أن تتعاون في مجال نزع السلاح النووي.

لقد أنشأت اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالفعل معايير قوية جدا في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد تسبب اعتراف سوريا بجائزة مخزونات من الأسلحة الكيميائية في إثارة قلق بالغ، وأكد أن خطر الأسلحة الكيميائية لا يزال قائما بالفعل. وتحت النرويج سوريا على التصرف بمسؤولية

يرحب وفد بلدي بالتطورات التي حدثت في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ويعتبر ذلك فرصة سانحة للدول الأعضاء بعد حالة الركود وانعدام التفاؤل. ويرى أن يحسن استغلال تلك التطورات لتحقيق تقدم حقيقي في جدول الأعمال الدولي لترع السلاح النووي وعدم الانتشار خلال عمل اللجنة. إن عدم إحراز تقدم في محادثات نزع السلاح النووي والحد من انتشاره طيلة العقود الثلاثة الماضية، جعل بعض الدول تسعى لامتلاك هذا النوع من الأسلحة بذريعة حماية استقلالها وأمنها الوطني. ومرد هذا المسعى يعود إلى عدم توصل القوى الكبرى إلى صيغ أو اتفاقيات تُعطي مؤشرات جادة على مصداقية توجهها، إن دعوة الإدارة الأمريكية إلى عالم خال من السلاح النووي فرصة حقيقية لإعطاء دفعة قوية لجدول الأعمال الدولي الخاص بنزع السلاح، وبداية الحقبة الجديدة يتحقق فيها إنجاز إخلاء العالم من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومعاهدات خفض هذه الأسلحة والحد منها.

بالرغم من مضي أكثر من ٤٠ عاما على التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال هناك بعض الدول التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة، مما يعني وجود خلل في نظام عدم الانتشار النووي. وفي هذا الشأن فإن بلدي يحث مجددا هذه الدول على إظهار الإرادة السياسية اللازمة والانضمام إلى المعاهدة دون إبطاء. ويؤكد، في الوقت نفسه، على الحق المشروع لجميع الدول، ودون استثناء، في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقا لما جاء في أحكام المعاهدة، ومع مراعاة المعايير والضوابط الدولية من خلال الضمانات التي تشرف علي تطبيقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن سلطنة عمان إذ تعيد مجددا دعوتها إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، شأنها في ذلك شأن جميع الدول العربية،

يعرب وفد بلادي عن تأييده لما جاء في البيان الذي أدلى به رئيس حركة عدم الانحياز باسم الحركة، والبيان الذي أدلى به رئيس المجموعة العربية، باسمها.

لقد عقدت سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية رفيعة المستوى على مدى أكثر من ثلاثة عقود ماضية بهدف إحراز تقدم في محادثات نزع السلاح والحد من انتشاره. وإذا تؤكد بلادي على موقفها الداعم للحد من الانتشار النووي، فإنها تأمل أن يترجم ما تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في نيويورك في عام ٢٠١٢ إلى واقع عملي.

كما تتطلع بلادي إلى أن يتوصل المؤتمر المزمع عقده في نهاية هذا العام في هلسنكي، إلى إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ومن هنا ترحب بلادي بانعقاد المؤتمر الاستعراضي هذا العام، وتأمل أن يتمكن هذا المؤتمر من إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وذلك على غرار المناطق الأخرى التي تم إنشاؤها في مناطق عدة من العالم.

ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار حق الدول المشروع في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وتحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الإطار، فإن بلدي يطالب إسرائيل بالاستجابة إلى المطالب الدولية بالمصادقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش وإحضار جميع منشآتها النووية وتقديم التقارير عنها. وفي ما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فإن سلطنة عمان تحث جميع الأطراف على ضرورة مواصلة المفاوضات والحوار لإيجاد مخرج سلمي يحفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم ويحفظ لإيران حقها في الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ويبدد مخاوف المجتمع الدولي.

في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، التي تسهم بدورها بشكل أساسي في التنمية المستدامة وتؤمن الطاقة اللازمة للبلدان النامية.

إن وفد بلدي يسره أن ينوه بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد على هامش أعمال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بدعوة من مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن موضوع "مرور خمس عشرة سنة على إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية: احتفال بالنجاح؛ والتزام بالمستقبل" ومشاركة الأمين العام.

يؤكد بلدي على الالتزام التام ببرنامج عمل عام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الإطار فقد سن بلدي ومنذ زمن طويل العديد من القوانين واللوائح لمكافحة هذه الظاهرة.

إن وفد بلدي يود أن يشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد في المقر في تموز/يوليه ٢٠١٢. وللأسف، لم يتوصل إلى النتيجة المرجوة منه وهي الوصول إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة بتوافق الآراء، لكن الأمل معقود على استكمال المناقشات في الفترة القادمة. الأمر الذي يتطلب من الدول إعادة حساباتها في كثير من مواطن الخلل التي ظهرت وأدت إلى تلك النتيجة.

وفي الختام، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها من خلال المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بتزع السلاح، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويأمل وفد بلدي أن تسهم مداولات هذه اللجنة وقراراتها، برئاسة سيدي الرئيس، في تحقيق تطلعات كافة شعوب العالم للأمن والسلام والاستقرار.

ذلك لإيمانها بأن تحقيق هذا الهدف سوف يساعد على تهيئة مناخ إيجابي للتعاون فيما بين بلدان المنطقة ويعزز من جسور الثقة، والحد من سباق التسلح فيها، وإشاعة جو من الثقة والسلام الذي ينعكس بشكل إيجابي على العالم بأسره وعلى السلم والأمن الدوليين.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط شأن بالغ الأهمية، وجدير بأن يوليه المجتمع الدولي الدعم والمساندة ليتحقق. وإذ يدعم بلدي هذا المقترح، فإنه يدعو إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تخضع جميع منشآتها النووية إلى نظام الرقابة الشامل، وفقا لاتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذا لاتفاق عام ١٩٩٥، والذي يشمل اعتماد قرار الشرق الأوسط الذي ربط بشكل موضوعي بين المد اللانهائي للمعاهدة، من جهة، وبين إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، من جهة أخرى، وانضمام إسرائيل إليها. إلا أنه وللأسف، لم يحدث تقدم في هذا الإطار حتى الآن.

إن نجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٠، وتبنيه الوثيقة الختامية (انظر (NPT/CONF.2010/50 (Vol.1)، يعد تعبيرا حقيقيا عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي على المضي قدما في نزع السلاح النووي وعدم انتشار، وتأكيدا على عالمية المعاهدة، لينعم العالم بالأمن والاستقرار والرفاهية. لكن ذلك لن يتم إلا بتحقيق تقدم ملموس في تنفيذ الركائز الأساسية الثلاث للمعاهدة - نزع السلاح النووي، عدم الانتشار، الاستخدامات السلمية للطاقة النووية - إضافة إلى تطبيق القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ويعرب وفد بلدي عن أمله في أن تقود خطط العمل التي أقرها المؤتمر الاستعراضي إلى تسريع الخطوات لتحقيق التقدم

السبيل إلى القضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل نظام رقابة دولية شفاف وفعال. إن إجراء تجارب لأي نوع من أنواع الأسلحة النووية، أمر غير مقبول بالنسبة لنيكاراغوا، وندعو بشكل عاجل إلى وضع حد لجميع التجارب النووية. ولا يزال السكان في العديد من أنحاء العالم يعانون من العواقب الوخيمة على البشر والبيئة، جراء أكثر من ألفي تجربة نووية أجريت منذ عام ١٩٤٥.

ووجدنا أيضا بأن محطات الطاقة النووية يمكن أن تمثل خطرا على الطبيعة والبيئة، وفي حال وقوع حوادث، مثل تلك التي وقعت في اليابان، قبل عامين يمكن حتى أن تؤدي بحياة الناس. ولذلك السبب، فإننا نحث البلدان الأكثر تقدما على عدم إساءة استعمال القدرات التي طورتها في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

من غير المبرر ولا المقبول في عالم اليوم، إنفاق المزيد والمزيد من الأموال على وسائل لتطوير الأسلحة النووية واختبارها، وإنفاق القليل على تعزيز حياة البشر وتنميتهم. وبينما يعاني ملايين الناس من آثار الأزمة المالية والاقتصادية ولا يجد الملايين من الأطفال طعاما يأكلونه، يتزايد الإنفاق العسكري بوتيرة مذهلة. وزادت تلك النفقات في السنوات العشر الماضية، بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة، حيث بلغت ١ ٥٢١ ترليون دولار أمريكي اليوم. وينتج كل عام أكثر من ٨ ملايين قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأكثر من ١٦ بليون من الذخائر، مما يعني أن ثمة ٢,٥ من الذخائر لكل شخص في هذا العالم.

وثمة إحصاءات تفيد بموت نصف مليون شخص كل عام، بسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولكن الضرر غير المباشر أكبر من ذلك. حيث يشمل العنف الاجتماعي، والتشريد القسري للناس، وتوقف الحصول على الرعاية الصحية والاستفادة من النظم التعليمية، وانخفاض النشاط

السيد خيمينيز (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يسر وفد نيكاراغوا أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. نحن على ثقة أننا، بفضل خبرتكم وعملكم الجيد، سوف تتمكن من إحراز نتائج ممتازة. كما يود وفدي أن يعرب عن تأييده الكامل حتى تتمكن معا من تحقيق النجاح في هذه اللجنة. وأود أيضا أن أهني أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

يؤيد وفدنا البيان الذي أدلى به ممثل إيران في الجلسة الثانية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما تؤيد البيان الذي أدلى به في الجلسة نفسها ممثل شيلي بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونكرر التأكيد على أن أكبر شاغل لنا وأضحى تحد يواجهنا هو تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل، لأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وإيجاد عالم لا يشكل تهديدا مستمرا للبشرية والأرض الأم. وتحت نيكاراغوا المجتمع الدولي على مواصلة التحرك نحو تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل، الذي لا يشمل الأسلحة النووية فحسب، بل والأسلحة الدمار الشامل التقليدية التي يتعارض استخدامها مع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. من الأهمية بمكان أن نعمل على إحلال السلام في الأرض، وأن نعطي فرصة للسبعة بلايين كائن بشري الذين يعيشون في هذا الكوكب، أمنا الأرض، لتنجو من الاتجاهات التدميرية التي يدفع بها النموذج الاقتصادي السائد وأن تتطور في بيئة يمكنها فيها تحقيق ما لديها من قدرات روحية ومادية هائلة. وبخلاف ذلك لن تتمكن من تحقيق مستقبل أفضل.

ما فتئت نيكاراغوا تدعو إلى أن نوافق على القرارات والإعلانات المتعلقة بهذا الموضوع ونقيمها وندرسها لنتسنى لنا المضي قدما بحزم في تحديد سباق التسلح والتماس تدابير تبيين

كما شاركت نيكاراغوا أيضا مشاركة نشطة في عملية التفاوض التي أتاحت التوصل إلى توافق آراء غالبية الدول لاعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠٠٨، والتوقيع عليها. وصدقت لاحقا على الاتفاقية، وأودعت صك التصديق في عام ٢٠٠٩، معبرة بذلك عن الإرادة السياسية لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. أرسلنا في أيار/مايو ٢٠١١، إلى الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية التقرير السنوي المقدم بموجب المادة ٧ من اتفاقية الذخائر العنقودية.

إننا نتشاطر أيضا الرؤية العالمية المتمثلة في أن الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، تشكل عوامل سياسية وقانونية ضرورية لتعزيز التسوية السلمية لحالات النزاع والصراع.

وستتابع نيكاراغوا عملية معاهدة لتجارة الأسلحة في المستقبل، ونأمل فيما يخص اعتماد تلك المعاهدة، بأن تكون متوازنة وغير تمييزية وقوية ومتناسكة وجرى التفاوض عليها على نحو شفاف، على أساس توافق الآراء.

وليس سرا أن عدم إحراز تقدم في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، يعود إلى غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي، ولا سيما فيما يتعلق بتزع السلاح النووي. إننا نؤيد إلى جانب الوفود الأخرى، الاقتراح المتعلقان تعقد في نهاية المطاف الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح.

إن الاقتراح المقدم من قبل حركة بلدان عدم الانحياز بشأن وضع خطة عمل محددة من شأنها وضع إطار زمني للتخفيض التدريجي للأسلحة النووية، مما يفضي إلى التخلص منها تماما وحظرها بحلول عام ٢٠٢٥ على الأكثر، نعتبره هاما للغاية. كما أننا نؤيد الموقف الذي أعادت حركة عدم الانحياز التأكيد عليه، خلال مؤتمر قمته السادس عشر، الذي عقد

الاقتصادي والنفقات الحكومية والموارد الاقتصادية والبشرية على حد سواء، وإلحاق الضرر بالهياكل الاجتماعية. في المحصلة النهائية، فإن ذلك يشكل عبئا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

لذلك السبب، نرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه (انظر A/CONF.192/2012/RC/4، المرفق). ونكرر التأكيد أيضا بأن المساعدة والتعاون الدوليين لا غنى عنهما إذا أريد لبرنامج العمل أن يحقق النجاح.

إن نيكاراغوا، تماشيا مع اهتمامها بتزع السلاح العام والكامل، قد عملت بنشاط في مؤتمرات الأمم المتحدة، وباقي المحافل الدولية. ولدى حكومة نيكاراغوا إرادة سياسية لمواصلة دعم المبادرات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي اضطلعت بها الدول، التي تجعل من الممكن اعتماد اتفاقات تحظر الانتشار النووي والتجارب النووية، في المقام الأول في الفضاء الخارجي وفي قاع البحار، والتي من شأنها أيضا حظر استخدام المواد الكيميائية، والأسلحة البكتريولوجية والسُمِّية المفرطة الضرر أو ذات الأثر عشوائي، والذخائر العنقودية والاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونحن نؤيد أيضا الحاجة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إن نيكاراغوا رائدة على الصعيد الإقليمي فيما يخص العمل الشامل لإزالة الألغام. امثالا للمادة ٧ من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وتماشيا مع تنفيذنا الناجح للبرنامج الوطني لإزالة الألغام، الذي تم الانتهاء منه في حزيران/يونيه ٢٠١٠، بتدمير وإزالة ٤٠٥ ٣١٣ ألغام مضادة للأفراد، تم إعلان إقليمنا منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد ومنطقة خالية من الألغام في منطقة أمريكا الوسطى.

ويشير جزعنا وصول دبلوماسية الأمم المتحدة الخاصة بترع السلاح إلى طريق مسدود تقريبا. إن عدم إحراز تقدم في المفاوضات بشأن الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل على حد سواء واضح للعيان.

وقد انتهت المفاوضات في تموز/يوليه من هذا العام، بشأن معاهدة تجارة الأسلحة من دون إبرام معاهدة. وتكلفة ذلك الفشل عالية. ولا يزال الاتجار غير القانوني والاستخدام غير المشروع للأسلحة التقليدية يغذيان العنف ويؤججان الصراعات القائمة، وبالتالي يؤديان إلى تكلفة بشرية وإنسانية باهظة، تؤثر على حياة وسبل معيشة المدنيين في العديد من المناطق.

أتاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في تموز/يوليه، فرصة هامة لوضع حد لتهديد التجارة غير المشروعة في الأسلحة التقليدية، وقد أحققنا في اغتنام تلك الفرصة لإنهاء بؤس شعوبنا بعدم الموافقة على المعاهدة. ويجدون الأمل في عقد مؤتمر تكميلي بشأن المعاهدة قريبا.

ونرى أن إجراء المزيد من المفاوضات على أساس مشروع نص المعاهدة المقدم من رئيس المؤتمر تموز/يوليه (A/CONF.217/CRP.1) سيؤدي إلى التوصل إلى معاهدة ملزمة قانونا لتنظيم الاتجار العالمي بالأسلحة التقليدية.

ومن رأينا أن استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل أكبر تهديد للبشرية. ويقوم موقفنا على الاعتقاد بأنه ما دامت بعض البلدان تواصل حيازة الأسلحة النووية، فإن إمكانية استخدامها - سواء عن قصد أو بحس الصدفة - يعرض سلامة وأمن كوكبنا للخطر. وعليه، نرى أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمانة المطلقة الوحيدة لعالم يسوده السلم والأمن. وإلى حين تحقيق ذلك الهدف النهائي، فإن للدول غير الحائزة للأسلحة

مؤخرا في إيران، ويسلط الضوء على نزع السلاح النووي باعتباره أولوية كبرى في مجال نزع السلاح.

إنه يشكل هدفا أساسيا للأمم المتحدة لتخليص العالم من الأسلحة. ويجب علينا القضاء على الحرب ضد الإنسانية. ولا يمكننا الاستمرار في السماح بالتحالفات العسكرية، التي بدلا من أن تلتزم بالسلم، فإنها تلتزم بالحرب، وتروم تحقيق هدف السيطرة على العالم. علينا جميعا احترام وتنفيذ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، باعتبار ذلك السبيل الوحيد للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

**السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتقديم التهنية لكم سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ونحن نتطلع إلى دورة منتجة ومثمرة تحت قيادتكم القديرة. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين فيما يخص الاضطلاع بمسؤولياتكم.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، خلال الجلسة الثانية. لكن أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط بصفتي الوطنية.

بوصف بنغلاديش عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، فإنها تعلق أهمية قصوى على نزع السلاح العام والكامل، كوسيلة لضمان السلم والأمن الدوليين. وقد جرى الاعتراف على نطاق واسع بإسهامنا في صون السلم والأمن الدوليين من خلال المشاركة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم وبناء السلام. كما وقعنا أيضا على جميع المعاهدات المتعددة الأطراف الخاصة بترع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية أسلحة تقليدية معينة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تواجه العديد من البلدان. وفي ذلك الصدد، تواصل بنغلاديش - بمساعدة من الوكالة الدولية وتحت إشرافها الصارم - العمل على الاستخدامات المدنية السلمية للتكنولوجيا النووية، وخاصة في قطاعات الطاقة والزراعة والصحة. وكانت بنغلاديش أول دولة من دول المرفق الثاني في جنوب آسيا تنضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتكتسي عالمية المعاهدة وبدء نفاذها في وقت مبكر أهمية بالغة لتحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وما انفك مؤتمر نزع السلاح يواصل الانعقاد دون جدوى على مدى العقد ونصف العقد الماضيين. وقد ازداد المؤتمر ركودا عقب التفاوض الناجح على معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء - المعروفة أيضا باسم معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية - في عام ١٩٦٣، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٠، وفي الآونة الأخيرة، اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٢. وكانت المرة الأخيرة التي اتفق فيها مؤتمر نزع السلاح على التفاوض في عام ١٩٩٦، بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، غير أنها لم تدخل حيز النفاذ بعد. ومنذ ذلك الحين، لم يتمكن ما يسمى المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح بالنسبة للمجتمع الدولي من الاضطلاع بأي أعمال فنية. ويعود السبب الأعظم لذلك العجز إلى مصالح قلة من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الصعوبات الإجرائية، من قبيل عملية صنع القرار داخل مؤتمر نزع السلاح القائمة على توافق الآراء. وفي عام ٢٠٠٩ أقر برنامج للعمل، إلا أن مؤتمر نزع السلاح فشل في تنفيذه. وهناك ضرورة للتدخلات كي نكفل قدرة مؤتمر نزع السلاح على الحفاظ على مصداقيته عن طريق كسر جموده الحالي، والمشاركة في الأعمال الفنية.

النووية حقا مشروعاً في الحصول على ضمانات أمنية من الدول الحائزة لتلك الأسلحة. بيد أن الالتزامات بضمانات الأمن السلبية التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تكن كافية لتبديد الشواغل الأمنية للدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، بسبب الطابع غير الملزم لتلك الالتزامات.

وقد يشكّل إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية والانضمام إلى بروتوكولاتها، خطوات مؤقتة مفيدة نحو تأمين ضمانات الأمن السلبية. بيد أن من الواضح أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية قد لا يكون ممكناً في جميع المناطق، بما في ذلك في جنوب آسيا. وعلى أي حال، فإن استخدام الأسلحة النووية أو عدم استخدامها ضد أي بلد، مشكلة عالمية وليست إقليمية. وبالتالي، فإن بنغلاديش لا تزال تشدد على ضرورة بدء المفاوضات بشأن صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، باعتبارها مسألة ذات أولوية.

ولا تشمل السياسة الأمنية لبنغلاديش بنوداً تتعلق بالأسلحة النووية. وعليه، فإننا نؤيد بقوة جدول الأعمال العالمي بشأن نزع السلاح النووي الذي تحقق في إطار الركائز الثلاث المحددة بوضوح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعزز بعضها بعضاً: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي حين أحرز تقدم كبير في مجال عدم الانتشار النووي على مر السنين، وخاصة فيما يتعلق بالحد من الانتشار الأفقي للأسلحة النووية، فلا يزال هدف نزع السلاح النووي الذي تنشده معاهدة عدم الانتشار لم يتحقق بعد. وعليه، تكرر بنغلاديش الدعوة إلى اتباع نهج متوازن في معالجة الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار.

ونرى أيضاً أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بموجب الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تساعد على التصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية التي

برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد هذا العام، قد أحرز تقدماً كبيراً لتمكينه من التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء (A/CONF.192/2012، المرفق ١). ومع ذلك تواصل أوروغواي الدعوة إلى اعتماد صك دولي ملزم قانوناً يسمح فقط بالاتجار بالأسلحة التقليدية على نحو مسؤول، ويمنع تحويلها إلى السوق غير المشروعة.

ونأسف لأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٢٧ تموز/يوليه، قد اختتم أعماله دون التوصل إلى اتفاق. ونأمل أن تواصل اللجنة الأولى إجراء مناقشة على نطاق واسع بشأن تلك المسألة في هذه الدورة. ولا تزال أوروغواي على التزامها الراسخ بمواصلة العمل على أساس ما أُنجزناه في مؤتمر تموز/يوليه، كمي يتسنى لنا في نهاية المطاف اعتماد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٣، تحتوي على أعلى المعايير الدولية، بما في ذلك الجوانب الإنسانية.

وأوروغواي ملتزمة - بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية - بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وتتجسد مشاركة أوروغواي في الإطار المتعدد الأطراف على نحو أفضل في تنفيذ سياسة خارجية تؤيد وتشجع الحاجة إلى إحراز تقدم نحو عقد مفاوضات عالمية متعددة الأطراف، غير تمييزية وشفافة، تشارك فيها جميع البلدان، بغض النظر عن حجمها وقوتها، بهدف التوصل إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة.

الآن، وقد اختتمت الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، فإننا نتوقع الالتزام الراسخ من جميع الدول من أجل نجاح الدورة المقبلة للجنة التحضيرية التي ستعقد في جنيف في عام ٢٠١٣. ونأمل أن تتمكن اللجنة

لقد انضمت بنغلاديش إلى معظم بروتوكولات اتفاقية الأسلحة التقليدية. ولا تزال بنغلاديش أيضاً ملتزمة بنظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتولي أهمية للتنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية، مع التركيز على تدابير بناء الثقة. وتدعو بنغلاديش، بصفتها دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا، إلى وضع حد للاستخدام اللا إنساني وغير المأذون به للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وترى بنغلاديش أن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية، وتدعو الدول الرئيسية المرتادة للفضاء إلى منع تسليح الفضاء الخارجي. ونرى أنه ينبغي أن يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً في ذلك المجال عن طريق الاعتماد على العمل البناء الذي تحقق حتى الآن.

لقد اتسم السعي إلى تحقيق نزع السلاح عبر المشاركة المتعددة الأطراف بالصعوبة على مر التاريخ. وإذا تزداد التحديات المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي تعقيداً وتربطاً، فإنه يجب علينا تعلم إنجاح نهج تعددية الأطراف بغية إيجاد عالم أكثر أمناً. ونأمل مخلصين في أن يسهم مسعانا الجماعي هنا في اللجنة الأولى في تنشيط آلية الأمم المتحدة لتزع السلاح، ووصون السلم والأمن الدوليين عبر تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح بطريقة فعالة.

**السيد فيدال (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأتوجه أيضاً بخالص التهنية إلى سائر أعضاء المكتب. وأؤكد لكم دعم وفد أوروغواي الكامل. تؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به ممثل شيلي باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأوروغواي ملتزمة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل أسلحة دمار شامل حقيقية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونرحب بأن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ

ونعتقد أنه سيكون من المفيد تنسيق المبادرات القائمة والنظر فيها في سياقها، والاستفادة من أوجه التآزر بينها من أجل تلمس الطريق أمامنا، بحيث يمكن أن تؤدي جميع هذه الأفكار بطريقة بناءة إلى وضع إطار زمني محدد بشكل جيد لتحقيق الهدف النهائي، وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وأوروغواي، بوصفها بلدا عضوا في معاهدة ثلاثيولوكو، التي جعلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان في العالم، تدعو دائما إلى إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لمعاهدة ثلاثيولوكو من خلال تسليط الضوء على المساهمة التي قدمتها المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويحث بلدي الدول الحائزة للأسلحة النووية، والدول الأخرى المذكورة في البروتوكولات ذات الصلة بالمعاهدات المنشئة لتلك المناطق، لكنها لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكول ذي الصلة، على أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن، وفي الوقت نفسه أن تقوم بتعديل أي تفسيرات أو ملاحظات أحادية الجانب أو سحبها بدون شروط، ولا سيما تلك من جانب الدول النووية، التي تؤثر على نزع السلاح النووي.

وبالمثل، تحث أوروغواي جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالالتزام بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط تطبيقا للقرار المتخذ في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥.

إن تعزيز نظام نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة يتطلب التنفيذ الفعال للاتفاقيات التي تدعو إلى حظر سائر أسلحة الدمار الشامل أو إزالتها.

التحضيرية المفوضية إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٥، من إحراز تقدم محدد نحو نزع السلاح النووي.

نحن بحاجة إلى تنفيذ الصكوك التكميلية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وينبغي أن نبدأ، في أقرب وقت ممكن، مفاوضات من شأنها أن تيسر تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ما يتعلق بالصكوك التكميلية، تود أوروغواي أن تؤكد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة للتعميل بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، نحث دول المرفق ٢ من المعاهدة على التصديق فورا على المعاهدة، وندعو مرة أخرى الدول إلى مواصلة وقفها الاختياري للتجارب النووية، وكذلك الأجهزة المتفجرة الأخرى من ذلك النوع.

وفي ما يتعلق بالمفاوضات المعلقة، تود أوروغواي أن تناشد مؤتمر نزع السلاح البدء دون تأخير في مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، يحث بلدي على أن نبدأ، بدون شروط، التفاوض على اتفاق ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية. وفي هذا الصدد أود أن أذكر بالاقتراح الذي قدمته أوروغواي في المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

تدرك أوروغواي الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعمل الهام الذي تقوم به في تعزيز الأمن ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة. وفي هذا السياق يسرنا أن ترأس بلدنا أعمال الدورة السادسة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تعلم أوروغواي بوجود العديد من مبادرات نزع السلاح التي تطرحها مختلف البلدان ومجموعات البلدان ومنتديات النقاش، وكلها قيمة جدا، لأنها تتشاطر جميعا الاهتمام بتحقيق الهدف النهائي، وهو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

أسفر نجاح مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خطة العمل المتعلقة بتزع السلاح النووي المؤلفة من ٢٢ نقطة في سياق إجراءات المتابعة الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضا بالاختتام الناجح للدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ التي عقدت في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ في فيينا وتدعو إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية وإلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تضم ١٨٣ دولة موقعة، منها ١٥٧ دولة طرفا في المعاهدة. تشكل هذه المعاهدة صكاً هاماً آخر يهدف إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ولذلك فإن تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة والتعجيل ببدء نفاذها المبكر أمران هامان ينبغي السعي إلى تحقيقهما بدون مزيد من التأخير. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بإطلاق الاجتماع الوزاري السادس لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر، الذي يسعى إلى تسهيل بدء نفاذ المعاهدة. وفي هذا السياق يرحب وفدي بالتصديق مؤخراً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب إندونيسيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وترينيداد وتوباغو وغانا وغواتيمالا وغينيا، ونأمل في توقيع وتصديق المزيد من الدول على المعاهدة في موعد قريب.

أسهم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهاماً كبيراً في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على

تدرك أوروغواي قيمة مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الحقيقي المتعدد الأطراف لدى المجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح، والدور الهام الذي يضطلع به في المفاوضات الموضوعية بشأن المسائل ذات الأولوية لتزع السلاح. ونظراً لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من تنفيذ برنامج عمل يلي احتياجات وتطلعات المجتمع الدولي، من الأهمية بمكان كفاءة امتثال الهيئة الأساسية للتفاوض المتعدد الأطراف لولايتها.

وفي هذا الصدد تعتقد أوروغواي أن إحدى وسائل تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح هي توسيع نطاق عضويته لتشمل الدول التي أعربت عن اهتمام مشروع في أن تكون جزءاً من هذه الهيئة. لقد أعرب بلدنا عن رغبته في أن يكون جزءاً من المؤتمر، شأنه شأن دول أخرى، تدعو، منذ عام ١٩٨٢، إلى توسيع تلك الهيئة.

أود أن أحتتم بالقول بأنه تقع على عاتقنا مسؤولية استفاد جميع الوسائل ونحن نواصل المضي قدماً صوب تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق نزع السلاح ومنع الانتشار، وفقاً للميثاق، أرفع صكاً لدينا، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

**السيد خيتشاديث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)**  
(تكلم بالإنكليزية): في البداية، أسمحوا لي، بالنيابة عن وفد لاو، أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى هذا العام. وأتوجه بالتهاني أيضاً إلى أعضاء المكتب. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين أثناء اضطلاعكم بمسؤولياتكم. ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلت بهما إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. لكنني أود أيضاً أن أدلي بملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

في العام الماضي، حدثت بعض التطورات والإنجازات الواعدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وبينما نركز على التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، لا يمكننا أن نتجاهل التحديات التي تمثلها الأسلحة التقليدية، ولا سيما الذخائر العنقودية، التي تشكل تهديدا للسلام والأمن البشري ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها واحدة من البلدان الأشد تضررا من الذخائر العنقودية، ترحب بمرور ثلاث سنوات على بدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية وتزايد عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية مؤخرا، والتي يبلغ عددها الآن ٧٧ بلدا. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية، تلتزم بتنفيذ أحكام الاتفاقية من خلال تدمير الذخائر العنقودية في البلد وإزالة التلوث الناجم عنها. وفي الوقت نفسه، فإننا ندعم الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية. وفي هذا الصدد، نرحب بالنتائج الناجحة للاجتماع الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد في أيلول/سبتمبر في أوصلو، والذي قاس التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما خطة عمل فينتيان لعام ٢٠١٠. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترحب أيضا بعرض زامبيا استضافة الاجتماع الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠١٣ وتطلع إلى العمل عن كثب مع زامبيا لضمان نجاح ذلك الاجتماع.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال هناك عدد من الصعوبات. فاستمرار الجمود في آلية نزع السلاح يعني أن التقدم في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره يسير بوتيرة بطيئة جدا. وقد ارتفع الإنفاق على التسليح ارتفاعا مهولا، في حين يكبح بنو البشر في فقر مدقع. وفي هذا الصدد، تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد على ضرورة وجود إرادة سياسية قوية وبذل جهود جماعية للتغلب على هذه الصعوبات، ونؤكد من جديد على أهمية اتباع نهج متعدد

الصعيد العالمي، فضلا عن تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد نود أن نعيد التأكيد على أنه من الضروري أن تعترف الدول الحائزة للأسلحة النووية رسميا بتلك المناطق وتقدم ضمانات غير مشروطة إلى جميع الدول في تلك المناطق ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ونود أيضا أن نؤكد من جديد على التنفيذ الكامل لمعاهدة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى البروتوكول المرفق بهذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وقد شهد عام ٢٠١٢ حدثا تاريخيا هاما آخر، ألا وهو، الذكرى السنوية الخامسة عشرة لفتح باب التوقيع على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترحب بالدورة الاستثنائية الثالثة القادمة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية المقرر عقدها في لاهاي في نيسان/أبريل ٢٠١٣، والتي ستستعرض تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في مختلف أنحاء العالم.

وثمة تطور إيجابي آخر في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نرحب بالوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/RC/4، المرفق الأول)، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

وغواتيمالا تعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وبوصفنا دولة طرفا في المعاهدة، فإننا نشجع إضفاء الطابع العالمي عليها ونحث على الامتثال الكامل لجميع أحكامها. ونؤكد أن الامتثال للمعاهدة التزام قانوني وأن جميع الدول ملزمة بأن تظهر علامات واضحة على تمسكها بهذا الصك القانوني الدولي نصا وروحا. والركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار - نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية - مترابطة ترابطا وثيقا ومتضاعدة.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن من المهم للغاية الإبقاء على وقف اختياري للتجارب النووية حتى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتؤكد دعمنا لهذه المعاهدة التي وقعنا عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وصدقنا عليها في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

إن غواتيمالا فخورة بكونها طرفا في معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة على ظهر الكوكب، والتي كانت بمثابة مثال يحتذى ومصدر إلهام لغيرها من المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبعد أن تمكنا من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يجب أن نتأكد الآن من أن تلك المنطقة غير معرضة لتهديد نووي.

بخصوص الأسلحة التقليدية، نود أن نشير إلى برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وآليات متابعته ونرحب بنجاح آخر مؤتمر استعراضي، والذي عقد في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر. وبالنسبة لغواتيمالا، فإن برنامج العمل يشكل أولوية. ولذلك، كان من المهم للغاية أن نحقق نتيجة إيجابية في ذلك المؤتمر. ونعتقد أننا لم نحقق نتيجة إيجابية فحسب، ولكننا خرجنا أيضا بوثيقة متوازنة تؤكد من

الأطراف لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤمن إيمانا راسخا بأن إظهار الدول الأعضاء للإرادة السياسية والمرونة أمر حيوي لحدوث تطور تدريجي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وكذلك للنجاح في التغلب على التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. والأمر يتطلب أن تبذل جميع البلدان الكثير من الجهد وأن تعمل معا بشكل وثيق لتحقيق الأهداف المشتركة، بحيث يمكن للعالم أن يكون في مأمن من كل هذه التهديدات. ووفد بلدي لا يزال ملتزما بالمشاركة البناءة للإسهام في نجاح عمل اللجنة.

**السيد بريث غوتيريث (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):**  
أود، في المقام الأول، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. ونحن واثقون من خبرتكم الواسعة وقيادتكم المحررة ومتأكدون من أنهما ستعودان بنفع عميم على عملنا. ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وتعرب غواتيمالا عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل شيلي بالنيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. غير أننا نود أن نضيف إلى هذين البيانين بعض التعليقات من وجهة نظرنا الوطنية.

تظهر التحديات الجديدة التي يواجهها العالم اليوم على صعيد السلام والأمن الدوليين أن إحراز تقدم على طريق إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهو هدف يعتبره وفد بلدنا الهدف النهائي الذي ينبغي أن نطمح جميعا إلى بلوغه، أصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. فترع السلاح النووي هو السبيل الوحيد المعقول نحو عالم أكثر أمنا. وما من وسيلة يمكن أن تساهم في القضاء على خطر انتشار هذه الأسلحة واستخدامها أكثر من التخلص التام منها. ولذلك، نؤيد أي مبادرة ترمي إلى تحقيق هذا الهدف.

إبرام صك ملزم قانونا مع أعلى المعايير المشتركة فيما يخص نقل الأسلحة التقليدية، وسوف نواصل المشاركة بنشاط في المفاوضات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

**السيد كوغدا** (بوركينافاسو) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم رئيسا للجنة. وهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين. يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما مثلا نيجيريا وإيران، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز.

إن السلام والأمن عاملان حيويان لرفاه الشعوب وازدهارها. ولهذا السبب يظان يشكلان أولوية عليا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. والسؤال الكبير الذي نواجهه اليوم هو كيفية تأمين قدر أكبر من السلام والأمن للإنسانية، إذا لم يكن بوسع المجتمع الدولي بناء توافق آراء عالمي بشأن نزع السلاح على الصعيد العالمي والاتجار بالأسلحة.

وتواجه البشرية الخطر الدائم لجميع أنواع الأسلحة، لا سيما أسلحة الدمار الشامل، التي نعرف جميعا آثارها المدمرة. يذكرنا مرة أخرى الخطر الذي تشكله، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بحصول الجماعات غير المأذون لها، على هذه الأسلحة وحيازتها، بالضرورة الملحة إلى العمل مع لمكافحة انتشارها. ويسر وفد بلدي انتباه المجتمع الدولي لتلك الحالة، كما يتضح من عقد اجتماعين رفيعي المستوى بشأن الإرهاب النووي والأسلحة الكيميائية من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر هنا في المقر الرئيسي للأمم المتحدة. وتدعو استنتاجاتهما إلى اتخاذ إجراء مشترك ضد تلك الأخطار.

أما فيما يتعلق بالأسلحة النووية بوجه خاص، فقد منحت المبادرات المتخذة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف خلال السنوات الأخيرة، آمالا كبيرة في نزع السلاح النووي. وتكلم هنا خصوصا عن اتفاقات الحد من الترسانات النووية التي أبرمتها الولايات المتحدة وروسيا في عامي ١٩٩١

جديد التزامنا ببرنامج العمل وتسمح لنا بأن نرى الطريق نحو المستقبل. وكما قال العديد من الوفود في قاعة الاجتماعات هذه، فقد كنا نود أن نرى إدراج العديد من العناصر التي لم تبق في أعقاب المفاوضات، وكنا نود أيضا تعزيز عناصر معينة، ومنها على سبيل المثال فقرات المنطوق المتعلقة بالذخائر وأجزائها ومكوناتها، وكذلك الإشارات إلى العنف المسلح.

ونأمل أن تُقبل تلك المسائل وتُدراج في المستقبل. ونعتقد أننا تمكنا من تحقيق ما اقترح في بداية المؤتمر الاستعراضي، أي صياغة نص يؤكد من جديد الالتزام الحقيقي للدول ببرنامج العمل، وتجاه ملايين الناس الذين يعانون نتيجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن غواتيمالا تدرك تماما بأن الافتقار إلى ضوابط دولية عامة تحكم استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها يترك أثرا مدمرا على مجتمعاتنا. ولهذا السبب، ما فتئت غواتيمالا تدعم بقوة إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ملزمة قانونا. لقد دعمنا وقدمنا جميع قرارات الجمعية العامة بشأن ذلك الموضوع، لأننا نرى أنه من شأن معاهدة من هذا القبيل أن تشكل آلية هامة تقلل إلى حد كبير من التكلفة البشرية لانتشار هذه الأسلحة على الصعيد العالمي.

ولذلك، فإننا نأسف لأن المؤتمر الدبلوماسي المعقود في تموز/يوليه الماضي بشأن الموضوع، قد انتهى بدون التوصل إلى اتفاق. ومع ذلك، لا نزال نعترف بالحاجة إلى معالجة المشاكل المتصلة بالاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية أو تحويلها إلى السوق غير المشروعة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الخطر يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولذلك السبب، فإننا نؤيد تماما مبادرة عقد مؤتمر نهائي بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١٣، وذلك بهدف إنهاء ما بدأناه في تموز/يوليه. وبالنسبة لوفد بلدي، من المهم للغاية أن نواصل بذل الجهود، من أجل

تقوض السلم والأمن الدوليين. وفي أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما في أفريقيا، تسهم إساءة استخدام هذه الأسلحة في زعزعة استقرار الدول، ولا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن. إن الخسائر البشرية الكبيرة والمآسي الإنسانية التي تؤثر قبل كل شيء على الأطفال والنساء والمسنين، نتيجة مباشرة لإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

بغية التصدي لتلك الآفة، عمل المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، على اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠٠١. ويثني وفد بلدي على الوثيقة الختامية التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي الثاني، الذي عقد خلال الفترة الممتدة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر (A/CONF.192/RC/4، المرفق الأول). وسيمكننا تنفيذ التوصيات الواردة فيها، دون شك، من احراز تقدم خلال السنوات القادمة.

على الرغم من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاختلاف في الرأي بشأن جوانب معينة من المعاهدة، كان لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود من ٢ إلى ٢٧ تموز/يوليه، الفضل في منح الفرصة لمختلف أصحاب المصلحة لمناقشة ضرورة تنظيم تجارة الأسلحة والاعتراف بها. ولذلك، لا يزال ثمة أمل في اعتماد تلك المعاهدة في المستقبل القريب. وبينما ندعم مشروع القرار المتعلق بعقد دورة تفاوضية جديدة في عام ٢٠١٣، فإننا ندعو الدول إلى أن تتحمل مسؤولياتها لكي تتكامل عملية التفاوض في نهاية المطاف بالنجاح.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإشادة بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا الذي مقره توغو، حيث إن التدريب فيه وإجراءاته وعمله الاستشاري يساعد منطقتنا على المضي قدما. وتعتقد بوركيننا فاسو بأنه

و ٢٠١٠، والاعتماد بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠ لوثيقة ختامية تتضمن خطة عمل خلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (انظر ((NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). على الصعيد الإقليمي، أسهم أيضا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء مختلفة من العالم إسهاما كبيرا في تعزيز الجهود العالمية لنزع السلاح، ويجدر أن يستمر ذلك.

فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، يجب علينا أن نواصل جهودنا على نحو فعال، بغية تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة. أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فقد كانت النتائج مشجعة حتى الآن، مع انضمام ١٨٨ دولة طرفا، وتدمير ٧٥ في المائة من المخزونات القائمة، تحت رقابة دولية. ولذلك، فإن وفد بلدي يدعو الدول التي لا يزال يتعين عليها القيام بذلك، للتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية بهدف إضفاء الطابع العالمي عليها. وسيشكل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٣ فرصة لإسناد بعثات جديدة إلى أمانة الاتفاقية، وكذلك لتكثيف التعاون الدولي من أجل التغلب على مخاطر عودة ظهور تلك الأسلحة وحيازة الجماعات الإرهابية لها. وفيما يخص اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية/البيولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، يظل غياب جهاز تحقق موطن ضعف ينبغي معالجته.

ولن تحقق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال السلم والأمن الدوليين نتائج ملموسة إلا إذا تمكنت المحافل التفاوضية المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح من الاجتماع بانتظام وإحراز تقدم. ومن المؤسف أن ذلك لم يحدث بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح ولا لهيئة نزع السلاح التابعين للأمم المتحدة، ويتطلب جهودهما اتخاذ مبادرات جديدة لكسر الجمود الذي يشهدها.

وانتشار الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من بين التهديدات العديدة التي لا تزال

أمام جميع الدول. وبوصفها بلدا لديه برنامج نووي سلمي نشط، علاوة على خطط ترمي إلى توسيع ذلك البرنامج فإن هنغاريا تبدي اهتماما كبيرا بضمان الأمان والأمن النوويين، والتخفيف من مخاطر الإرهاب النووي.

لقد كان مؤتمر قمة الأمن النووي في سول المعقود في آذار/مارس الماضي معلما هاما في مساعيها الرامية إلى تعزيز مراقبة أسلحة الدمار الشامل بوجه عام، والأمن النووي بشكل خاص. ونؤيد تأييدا تاما دعوة مؤتمر قمة سول لجميع الدول المعنية إلى تعزيز أمن المواد النووية داخل حدودها. ووفقا لإعلاننا في مؤتمر القمة، فإن هنغاريا على استعداد لأن تقدم - بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية - دورات تدريب عملي في مجال الحماية المادية للمرافق والمواد النووية.

وبالنظر إلى عدد الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تمثل معيارا يكاد يكون عالميا تقريبا. غير أن بدء نفاذ المعاهدة ما زال هدفا رئيسيا لمساعيها بعد مضي ١٥ عاما. وبالتالي، فإننا ندعو الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك دون تأخير ودون شروط مسبقة. وفي ذلك الصدد، نرى أن اختيار منسقي المادة الرابعة عشرة الجديدة أمرا هاما للغاية، ونأمل أن يواصل الطرفان على خطى المنسقين السابقين، وأن يتمكنوا من إحراز مزيد من التقدم في إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

وأنتقل الآن إلى المسائل غير النووية. لقد تمكن المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسسمية (التكسينية) وتدمير تلك الأسلحة الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر، من التوصل بنجاح إلى اتفاق على وثيقته الختامية (BCW/CONF.V11/7) التي تتضمن جدول أعمال جديد مستمر لعملية ما بين الدورات حتى عام ٢٠١٦ ومقررات أخرى تيسر تنفيذ وتعزيز الاتفاقية. وقد أعدت

لا تنمية بدون تحقيق السلام والأمن. ولذلك، فهي تدعو إلى التضامن الفعال من جانب المجتمع الدولي لبناء عالم يسوده السلام والأمن والتنمية. وسيواصل بلدي الاضطلاع بدوره من خلال مواصلة المشاركة في مختلف أنشطة الوساطة في غرب أفريقيا والاستمرار في إسهامنا في عمليات حفظ السلام.

**السيد مولنار (هنغاريا)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنتكم، سيدي الرئيس، بتوليكم منصبكم الهام، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. تؤيد هنغاريا بالكامل البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات من وجهة نظر هنغاريا.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد مجددا على قلقنا إزاء تزايد عدد البلدان والجهات من غير الدول التي إما سعت أو تسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ويهدد ذلك الاتجاه رؤيتنا المتمثلة في التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونأمل أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وسير الأعمال أثناء الدورة الأولى للجنة التحضيرية في أيار/مايو بشأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ بطريقة سلسلة، سيمهدان الطريق أمام نجاح الدورة الاستعراضية الجديدة.

وتؤيد هنغاريا، التي تشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تأييدا كاملا الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في تحسين الأمن والأمان النوويين في جميع أنحاء العالم وتنوّه به. ونشيد بمبادرة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنظيم مؤتمر في فيينا في تموز/يوليه ٢٠١٣ بعنوان "المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية" الذي سيكون باب المشاركة فيه مفتوحا

وأخيراً، ستكون هنغاريا أول الرؤساء الستة المقبلين لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٣. ويمكننا القول بثقة إن مؤتمر نزع السلاح لا يزال يعاني من الجمود فيما يتعلق بالمضي قدماً. وبالتالي، فإننا سنتابع المناقشات بشأن مستقبل المؤتمر هنا في اللجنة الأولى عن كثب. وستساعدنا المناقشات التي تجرى خلال هذه الدورة في تشكيل نهجنا نحو تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وهو نهج سيكون متوازناً وواقعياً للغاية في جميع الأحوال. وسنجري مشاورات هنا في نيويورك وفي جنيف، وسنبذل قصارى جهدنا من أجل التوصل إلى اقتراح في بداية العام المقبل يعكس بصورة صحيحة ما يمكن أن يتفق عليه الأعضاء في المؤتمر بصورة جماعية. ونرى أن تلك هي المهمة التي يجب أن يضطلع بها الرئيس الجديد. وما زلنا نأمل أن يؤدي عملنا الجماعي إلى تحقيق نتائج إيجابية.

**السيد نيازالييف** (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): أولاً أود، سيدي الرئيس، أن أشرك المتكلمين السابقين في هنتكتكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ونرى أنه في ظل قيادتكم القديرة والماهرة فإن مداولاتنا ستصل إلى خاتمة ناجحة. وهنئ أيضاً أعضاء المكتب الآخرين. ونؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين في أداء مهامكم الهامة.

واليوم تواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحديات استثنائية. ومع ذلك، فهذا هو أيضاً الوقت الذي أتاحت فيه العديد من الفرص الجديدة لإحراز تقدم في أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وإذ نرحب بالأجواء الإيجابية التي سادت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، يأمل وفد بلدي أن تسهم دورات اللجنة التحضيرية المقبلة في تعزيز عملية الاستعراض على النحو المتوخى في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، فضلاً عن

هنغاريا - تمشيا مع الممارسة في السنوات السابقة - مشروع قرار بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية يعكس بطريقة متوازنة التطورات التي حدثت في المؤتمر الاستعراضي السابع. ونأمل، كما كان عليه الحال كل عام حتى الآن، أن يعتمد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء.

ولا تزال اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تضطلعان بدور هام في مجال الأمن ونزع السلاح. وقد ظلت هنغاريا مؤيداً مخلصاً لعملية نزع الأسلحة الكيميائية بصورة دائمة. وفي الواقع، فقد ساعد تصديق هنغاريا على الاتفاقية منذ ١٥ عاماً على تيسير بدء نفاذها. ولقد احتفلنا بالإجازات التي تحققت في الماضي في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في نيويورك في الأسبوع الماضي، غير أننا نوهنا إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في تدمير المخزونات المعلن عنها، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ونأمل - نتيجة لانعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث المقبل - أن يجرز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاقية.

وتأخذ هنغاريا التزاماتها المتعلقة بتزع السلاح على محمل الجد وتكفل تحويل تلك الالتزامات إلى أعمال ملموسة. وعليه، يسرني أن أشير إلى أن الجمعية الوطنية الهنغارية قد صدقت بالإجماع في وقت سابق من هذا العام على اتفاقية الذخائر العنقودية. ونلاحظ مع الأسف أن المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استخدام بعض الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في جنيف، قد فشل في اعتماد بروتوكول إضافي جديد بشأن الذخائر العنقودية. ونتوقع من الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية مواصلة المناقشات بشأن هذا الصك بهدف التخفيف من حدة المشاكل الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية.

١٥٤٠ (٢٠٠٤) بدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فهي تواصل وضع خطة عمل وطنية لأجل تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وانطلاقاً من اعترافها التام بالأخطار التي تشكلها حيازة الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل، فقد وقعت جمهورية قيرغيزستان على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. في ذلك الصدد، نثني على الأمين العام لدعوته إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب النووي، مع التركيز على تعزيز الإطار القانوني، في ٢٨ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

ويمثل إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية أحد النهج الواعدة لترع السلاح وعدم الانتشار. وتفخر جمهورية قيرغيزستان ببدء نفاذ المعاهدة المتعلقة بإنشاء آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٩. لقد اختارت آسيا الوسطى أن تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، يتطلع وفد بلدي إلى أن يسير الشرق الأوسط على نفس الطريق، فيصبح منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، عملاً بالمقرر المتخذ في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ولا جرم أن عقد المؤتمر المتعلق بهذا الموضوع في فنلندا هذا العام سيكون معلماً من معالم نزع السلاح وسيسهم في إرساء السلام في منطقة تستعر فيها التوترات.

لقد وقعت جمهورية قيرغيزستان على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية/البيولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة في ١٩٩٣ و ٢٠٠٤، على التوالي، باعتبارهما من العناصر المهمة في النظام العالمي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وندعو إلى توسيع نطاق الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين وتنفيذهما تنفيذاً فعالاً.

المساعدة على تهيئة الظروف لتحقيق مزيد من النجاح في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

وتجدر الإشارة إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ على وجه الخصوص لاعتماداً بطريقة مبتكرة خطة عمل توفرننا بموجبها ٦٤ معياراً محدداً الآن لتقييم تنفيذ الوثيقة الختامية (انظر (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). ويتطلع وفد بلدي إلى التقارير المقدمة من الدول الأطراف في المعاهدة، وخاصة فيما يتعلق بالدول الحائزة للأسلحة النووية، بالنظر إلى الإجراءات المموسة التي اتخذتها وتعتمزم اتخاذها بشأن تخفيض جميع فئات الأسلحة النووية بطريقة شفافة ولا رجعة فيها.

ويولي وفد بلدي أهمية خاصة إلى التصديق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها على وجه السرعة. وقد صدّق بلدي على الاتفاقية في عام ٢٠٠٣. وعليه، فإننا نحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدّق بعد على المعاهدة، وخاصة الدول المدرجة في المرفق الثاني، التي يكسني تصديقها أهمية بالغة، على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير، بهدف إدخال المعاهدة حيز النفاذ. وتعتبر قيرغيزستان أن الضمانات الدولية والحماية المادية للمواد والمرافق النووية تشكلان خط الدفاع الأول ضد الإرهاب النووي. وبوجه عام، تؤيد جمهورية قيرغيزستان بقوة الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف تعزيز نظام الضمانات الدولية.

ويؤيد بلدي أيضاً التدابير المتخذة من أجل تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من أجل التصدي لتحديات الانتشار التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول، ويرحب بالإجراءات العملية المحددة في البلاغين الرسميين الصادرين عن مؤتمري قمة الأمن النووي المعقودين في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٢. وإذ تحث جمهورية قيرغيزستان البلدان على الامتثال التام للقرار

أن هذا المستوى الضحل من المعرفة أمر يؤسف له، إلا أن من الممكن تفهمه بالنظر إلى عدم توفر الفرص عموماً لدراسة الموضوع. ولا يوجد إلا القليل من المدارس الثانوية التي لديها مناهج تعرّف الطلاب بقضايا انتشار الأسلحة واستراتيجيات الحد منها. وكذلك فإن فرص التدريب الجامعي والعالي محدودة. باختصار، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى فكر جديد بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، لا يوجد سوى القليل من السبل المتاحة لتدريب الجيل التالي من المختصين، أو حتى لتعريف قادة المستقبل بتلك المواضيع.

في ذلك الصدد، تتسم التوصيات الـ ٣٤ الواردة في دراسة الأمم المتحدة عن نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124)، الصادرة في عام ٢٠٠٢، بأهمية خاصة وتستحق مزيداً من الاهتمام من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا جرم أن دعم الأمم المتحدة والدول الأعضاء مهم غاية الأهمية في تنفيذ تلك التوصيات. ونعرب عن تقديرنا للروح القيادية التي تحلت بها اليابان، ضمن دول أخرى أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في دأبها على إثارة مسألة التثقيف والتدريب في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتنطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى المهتمة في وضع الخطوات العملية لتعزيز التنفيذ الكامل للتدابير التي دعت إلى تنفيذها دراسة الأمم المتحدة.

وفي الختام، نؤكد من جديد أننا نتطلع إلى التعاون معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع الوفود من أجل تحقيق نتائج جيدة في عملنا، وتحقيق نزع السلاح العام الكامل والأمن لجميع شعوبنا، فضلاً عن الاستقرار والسلام في جميع أنحاء العالم.

السيد أوونو مينغويل (الكامبيون) (تكلم بالفرنسية):  
بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة، فأني أود أن أبدأ أشارك من سبقوني من المتكلمين فيتهنئتم، سيدي الرئيس، وعبركم إلى بقية أعضاء المكتب، بانتخابكم.

تتطلع جمهورية قبرغيزستان إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح في جنيف، الذي لم يحقق بعد تقدماً يذكر في عمله، مما أدى إلى تأخير المفاوضات على عدد من المسائل الرئيسية، مثل نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية. علاوة على ذلك، فإن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم تقدم أي وثائق نهائية أو توصيات منذ عام ١٩٩٩. ونحث الدول الأعضاء في هاتين الهيئتين على بذل المزيد من الجهود المتسمة بقدر أكبر من المرونة والإرادة السياسية للتغلب على الجمود ووضع آلية نزع السلاح في مسارها الصحيح.

لقد اتخذنا العديد من الخطوات والتدابير لحظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، وترحب قبرغيزستان بما تم مؤخراً من اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه (A/CONF.192/2012/I/4، المرفق الأول). وعلى الرغم من شعورنا بخيبة أمل لأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة اختتم أعماله في تموز/يوليه الماضي في نيويورك بدون التوصل إلى اتفاق على نص للمعاهدة، فإننا نأمل في المزيد من العمل المتفاني الرامي إلى اعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة تتسم بالقوة والفعالية.

وأود أيضاً أن أوجه الانتباه إلى أمر حيوي آخر، وإن كان الناس يتجاهلونه كثيراً، ألا وهو دور التعليم والتدريب بوصفهما من أدوات تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. هناك مسألة لا ينظر إليها الناس عموماً باعتبارها تحدياً نووياً، لكن يمكن القول بأنها من بين أكبر التهديدات التي نواجهها اليوم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي تمشي الارتضاء والجهل لدى شريحة من المواطنين، ممن هم مثقفون فيما عدا ذلك، والكثيرين من مسؤوليهم المنتخبين. وفي حين

العنف المسلح. ولا تزال الصكوك المبرمة للتصدي للتحديات التي تثيرها تلك الأسلحة بحاجة إلى التعزيز وإضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها على نحو أكثر فعالية. علاوة على ذلك، فإن فشل المؤتمر الدبلوماسي في اعتماد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة قد زاد الأمور تعقيدا.

وفي حين أن التحديات لا تنفك تتزايد في هذا المجال، فإن المؤسسات المعنية بترع السلاح لا تبدو قادرة على الاستجابة كما هو متوقع منها. إن نتائج أوجه القصور هذه وخيمة، وقد أضحت محسوسة بالفعل. وسوف تتفاقم في المستقبل، إن لم يوجد حل.

وترى الكامبيرون، التي تشارك بعزم قوي في الجهود الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، أن قائمة التحديات في ذلك المجال لا تنفك تزداد طولا. ولذلك، من الملح إحراز تقدم في ما نضعه من حلول لتلك المشاكل، الأمر الذي يتطلب بدوره حدوث تطورات على العديد من المستويات. ويرى وفدي أن من الأهمية بمكان استخدام النهج المتقاطعة وإقامة المزيد من التحالفات الدولية، مع الاعتماد على الأجهزة التي حققت نتائج جيدة في الماضي، والعمل على وضع منظورات عالمية طويلة المدى تقوم بإدراج المصالح الأمنية الوطنية في سياق أوسع للأمن والاستقرار.

وتتوقع أن تتمكن اللجنة الأولى من تجسيد التقدم المحرز في الآونة الأخيرة على مختلف الجبهات، وأن تساعدنا في صياغة استجابات للتحديات المستقبلية. ونأمل أن يكون عام ٢٠١٢ نقطة انطلاق حقيقية على طريق تحقيق نزع السلاح المتعددة الأطراف على نحو أفضل أداء وأكثر فعالية.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم عن جدارة لقيادة أعمال هذه اللجنة. ووفد بلدي على استعداد لتقديم كل الدعم اللازم لتنفيذ مساعيكم بنجاح.

إن ثراء تجربتكم الشخصية وسلامة حسكم كافيان لضمان نجاح مداولاتنا. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي لكم وتعاوننا معكم في تصريفكم واجباتكم.

ينبغي أن يسمح لنا عملنا في اللجنة بالتصدي للتحديات الرئيسية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، وهو أمر نوهت شتى الوفود التي تكلمت قبلنا بأهميته للمجتمع الدولي. ويدرك وفدي إدراكا تاما جميع الشواغل التي أعرب عنها ممثلو الدول الأعضاء، ونؤيد البيانين الذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

من الواضح أن التحديات المرتبطة بترع السلاح كثيرة العدد، ولن تبرح تثير القلق الشديد، إن لم تعالج على النحو السليم. تشكل الأسلحة النووية خطرا على وجود البشرية، والنظام الذي أنشئ للحد منها لم يكتمل بعد. ولا تقدم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حلا شاملا لجميع التحديات التي تشكلها تلك الأسلحة.

لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد، ولم تبدأ المفاوضات لا على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ولا على ضمانات الأمن السلبية. وقد وصلت عمليات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف إلى طريق مسدود، في حين أن التدابير المتخذة من جانب واحد وعلى الصعيد الثنائي لا توفر الحل الصحيح لمسألة المواد الانشطارية، واستمرار نشر الآلاف من الأسلحة وبرامج تحديث تلك الأسلحة.

في مجال عدم الانتشار، لم يشهد العام الماضي من التطورات ما يمكن أن يساعدنا على حل المسائل المتعلقة على المدى القصير. في مجال الأسلحة التقليدية، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد والدخائر العنقودية ومخلفات الحرب من المتفجرات لا تزال تقتل وتشوه، وتغذي

بجميع الالتزامات المترتبة على هاتين المعاهدتين وأن ندين كل محاولة لتقويض الثقة المتبادلة وأن نتفادى الانتشار الأفقي وكذلك الرأسي.

ومما يزيد من تعقيد هذه الأهداف، التي دائما ما تكون صعبة، الركود في مؤتمر نزع السلاح، والذي تستغل بعض الدول في ظلّه أوجه القصور في هيكل المؤتمر وأساليب عمله للتخلي عن الالتزامات المقررة سلفا. وتصر كوستاريكا، جنبا إلى جنب مع الوفود الأخرى، على أن يوسع المؤتمر عضويته لتشمل الأعضاء الآخرين في منظمنا. وعلى سبيل المثال، نعتقد أن من المفارقات غير المبررة ألا تستطيع دولة، مثل دولتنا حققت نزع السلاح الكامل وتجسد المثل العليا المنشودة للمؤتمر، المشاركة في هذا المنتدى. وينطبق نفس الشيء على الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

فتعددية الأطراف لا تُبنى على القوة. وتخفيض الأسلحة والقوات المسلحة وتنظيمهما أمر أساسي من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فقد بلغ مجموع الإنفاق العسكري العالمي ١,٧٤ تريليون دولار في عام ٢٠١١. وفي ضوء المادة ٢٦ من الميثاق، يحث بلدي الدول على أن تعيد توجيه أكبر قدر ممكن من الموارد من الإنفاق العسكري نحو الاستثمار في التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

فأفضل وسيلة للنهوض بالسلام والأمن هي تعزيز المؤسسات والديمقراطية وسيادة القانون وهيئة الفرص، بما يتيح أن يكون هناك نظام للازدهار الجماعي إلى جانب نظام الأمن الجماعي. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ندرك أهمية ذلك المسار المزدوج حيث تعاني منطقتنا من تأثير العنف المسلح الذي تيسره إمكانية الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر. وتمثلت خطوة في الاتجاه الصحيح في اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة

وأود أيضا أن أهنيء بلدكم على تصديقه مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إحدى الركائز الأساسية لترع السلاح وعدم الانتشار. كما نهنيء وفدي غينيا وغواتيمالا على فعل بلديهما الشيء نفسه. وأشكر السفير يارمو فينانن، الممثل الدائم لفنلندا، وأعضاء فريقه على ما أنجزوه من عمل في الدورة السابقة للجنة.

ووفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل شيلي بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونود أن ندلي ببعض الملاحظات بصفقتنا الوطنية.

إن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لتحقيق نزع السلاح العام الكامل؛ وهي المبدأ الأساسي لأي مفاوضات عالمية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، نشيد بتركيز الدورة السابعة والستين للجمعية العامة على موضوع "معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية". والدبلوماسية الوقائية والوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية أمر لا غنى عنه للتعايش بين الشعوب والأمم والدول. وبالنسبة لكوستاريكا، تشكل هذه الأمور أيضا ممارسة يومية وتمثل الأهداف الرئيسية لسياستنا الخارجية. وهي تستند إلى احترامنا للتنوع وثقافتنا في سبيل التسامح والتزامنا بالشرعية وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، يشرف بلدي الاشتراك في مجموعة أصدقاء الوساطة، بقيادة تركيا وفنلندا، ونلاحظ بحماس الزخم المتجدد الذي اكتسبه الموضوع في إطار الأمم المتحدة.

وتعددية الأطراف يجب أن تكون متسقة. فلا يمكننا مطالبة الآخرين بالوفاء بالتزاماتهم بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون أن نعترف نحن أنفسنا بهاتين المعاهدتين. والمعاهدتان في مجملهما تشكلان جزءا من الهيكل الأساسي للثقة المتبادلة الذي لا مجال فيه للالتزام الجزئي. ويجب أن نشجع الوفاء

لتشجيع التصديق على الاتفاقية وإنشاء المناطق الخالية من الذخائر العنقودية. ونثني أيضا على زامبيا لتوفيرها مكان الاجتماع الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سيعقد في لوساكا في العام المقبل.

في سياق مكافحة انتشار الأسلحة، الذي يؤثر على السلام والأمن الدوليين، شرعنا في دينامية جديدة في تطوير القانون الإنساني الدولي. وينبغي ألا نضيع هذه الفرصة وأن نعمل معا بتفائل والتزام في جهودنا الرامية إلى التصدي للتهديدات التي نواجهها، اعتمادا على تعددية الأطراف واحترام الحياة البشرية وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، لدينا ما يكفي من الأسباب للسعي جاهدين كي لا يقوم نظامنا الدولي على "المنافسات المنظمة بل على السلام المشترك المنظم"، وهو ما طالب به رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون في عام ١٩١٧.

**السيد خان** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة كاملة بأن قيادتكم القديرة ستوجه عمل اللجنة نحو تحقيق نتائج ملموسة. ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم، وتطلع إلى العمل مع جميع الوفود لتعزيز عمل اللجنة بدرجة كبيرة. ونعرب عن تأييدنا لليابانيين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ندرك جميعا أنه لم يتحقق سوى تقدم جوهري محدود أو ضئيل بشأن نزع السلاح النووي خلال العقد المنقضي. والمجتمع العالمي يتوقع أن نفي جميعا بواجباتنا والتزاماتنا لجعل العالم مكانا يسوده السلام والأمن لجميع الشعوب والمناطق. وفي ظل عدم وجود اتفاقية شاملة وغير تمييزية للأسلحة النووية، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية لآلية عدم الانتشار ونزع السلاح.

الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2012/RC/4، المرفق الأول)، الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي. وننوه بقيادة السفارة جوي أوغوو، الممثلة الدائمة لنيجيريا، التي جعلت تنسيق المواقف والتوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء أمرا ممكنا. وعلى الرغم من أن الوثيقة لا تتضمن كل ما كنا نطمح إليه، فإنها لا تزال خطوة هامة.

وتعددية الأطراف تُبنى يوما بعد يوم بحسن النية والالتزام. وقد كان عدم وجود توافق في الآراء في التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة ضربة للسلام وحقوق الإنسان. ومع ذلك، لدينا فرصة جديدة للمضي قدما. فكوستاريكا، بصفتها عضوا في مجموعة واضعي المشروع، ستقدم مشروع قرار يدعو إلى عقد مؤتمر دبلوماسي جديد في آذار/مارس من العام المقبل. ويجب علينا، ونحن نعمل استنادا إلى النص المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه، أن ننتهي من العمل الذي كنا على وشك إنجازها في تموز/يوليه من هذا العام وأن نعززه.

ولا بد أن يكون هناك أيضا أساس إنساني قوي لتعددية الأطراف. واتفاقية الذخائر العنقودية، حتى وإن كانت لم تصبح عالمية بعد، هي مثال واضح على إمكانية أن نضع البشر في صميم شواغلنا. وقد طبقنا، بتلك الاتفاقية، دينامية جديدة للمفاوضات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ومنظورها الإنساني لا يشير إلى حماية المدنيين فحسب، ولكن أيضا إلى الوقاية ومساعدة الضحايا وإتاحة التعاون الدولي من أجل تطبيق الاتفاقية، فضلا عن التثقيف في مجال الحد من المخاطر.

وكوستاريكا تعرب عن تأييدها القوي للمبادرة التي طرحتها شيلي وبيرو لتحويل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أول منطقة خالية من الذخائر العنقودية. ونهنئ بيرو على تصديقها على الاتفاقية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ونرحب بمبادرة شيلي لعقد حلقة دراسية في عام ٢٠١٣

آليته. وإندونيسيا لا تزال متفائلة بأن بوسعنا المضي قدما في جدول أعمالنا.

بخصوص إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ينبغي ألا يضعف التزامنا بتعزيز وتوسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية. والإرادة السياسية أمر ضروري لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتواصل إندونيسيا تشجيع البلدان على إيجاد سبل لإنشاء منطقة كهذه، لأن ترتيبا من هذا القبيل أمر في غاية الأهمية لتحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط. وما زلنا نأمل أن يعقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في هذا العام، وفقا للتكليف الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أكينو (بيرو).

وفي منطقتنا، يوجد بالفعل لدى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا منطقة قوية خالية من الأسلحة النووية. وإندونيسيا تواصل السعي من أجل توقيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وأثني على أعضاء الرابطة والدول الحائزة للأسلحة النووية لعملها البناء في الانتهاء من المفاوضات بشأن البروتوكول المنقح. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو بلدان الرابطة إلى أداء دورها الهام ومواصلة العمل بطريقة استباقية لكي تتمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية من التوقيع على البروتوكول المنقح في أقرب فرصة.

وهناك ارتباط وثيق بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وما من شك في أن تعزيز معاهدة الحظر الشامل أمر حيوي للدفع قدما بجدول أعمالنا. ولذلك، أود أن أعيد التأكيد على أننا ما زلنا ندعم بثبات بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل في أقرب وقت ممكن. وإندونيسيا مؤيد قوي للمعاهدة. وعلى المستوى

واتسمت الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لهذا العام بأهمية كبيرة باعتبارها نقطة الانطلاق للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وقد قامت بدورها في تعزيز الزخم للتمكين من إحراز تقدم في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ومع ذلك، فإن الهدف الجيد لمعاهدة عدم الانتشار يضعف أثره عندما تنكص الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التزامها بالإزالة التامة للأسلحة النووية على الرغم من أن معاهدة عدم الانتشار موجودة منذ أكثر من ثلاثة عقود. وحتى يومنا هذا، لا تزال غير قادرين على الاستجابة للنداء الدولي لترع السلاح الكامل وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد وصلت آلية نزع السلاح إلى طريق مسدود. فلم يحدث سوى تقدم ضئيل بشأن خطة العمل المتفق عليها المعتمدة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). ويتجلى غياب الإرادة السياسية في الركود وعدم قدرة آلية الأمم المتحدة لترع السلاح على تحقيق تقدم فعلي. وإندونيسيا تأمل أن نسعى إلى إحراز تقدم ملموس بشأن مواضيع التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وفقا لولاية شانون.

وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن أفضل طريقة لمعالجة مأزق آلية نزع السلاح هي عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تركز لترع السلاح. ولا بد أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح وظيفته الأصلية باعتباره الهيئة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض حول معاهدات نزع السلاح. ويجب أن تكون هناك إرادة سياسية لمعالجة تراجع الثقة من أجل تنشيط المؤتمر وتعزيز

امتنال دول أطراف لذلك الالتزام من التزامات الاتفاقية لأن ذلك من شأنه أن يعرض مصداقية وسلامة الاتفاقية للخطر. وتنتقل إلى عقد المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية في عام ٢٠١٣. وفي مجال الإزالة التامة للأسلحة البيولوجية، ترحب إندونيسيا بالمؤتمر الاستعراضي الناجح لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. وهناك العديد من التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي التي ينبغي تنفيذها من أجل النهوض بجدول أعمالنا في مجالات الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية. وتود إندونيسيا أن ترى مزيدا من التعاون بين وحدة دعم التنفيذ ومنظمة الصحة العالمية في هذا المجال، وهو الأمر الذي سيعزز في النهاية القدرات الوطنية للدول في ما يتعلق بالأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية.

بخصوص مسألة الأسلحة التقليدية، شهدنا في هذا العام مداوات هامة بشأن وضع معاهدة لتجارة الأسلحة وعقد مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وموقفنا بخصوص معاهدة تجارة الأسلحة التي ستوضع مستقبلا يجب أن يتماشى مع قانوننا الخاص بالصناعات الدفاعية الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. فالحكومة ملزمة، عند استيراد أسلحة من البلدان المصدرة، بضمان عدم وضع أي شروط سياسية لعمليات نقل الأسلحة هذه. والحكومة ملزمة أيضا بتفادي صفقات الأسلحة التي يُحتمل أن تصبح مسيسة ويتم حظرها. وعمليات النقل هذه ينبغي ألا تقوض أو تحد بأي شكل من الأشكال من قدرات وإمكانات حكومة إندونيسيا في ما يتعلق باستخدام القوة في حالات الصراعات المسلحة الدولية أو الداخلية.

الوطني، صوتنا مرة أخرى بالثقة فيها من خلال التصديق عليها في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وإندونيسيا ترحب بتزايد عدد الموقعين على المعاهدة والدول الأطراف فيها، والذي يبلغ الآن ١٥٧ بلدا. وبدء نفاذ المعاهدة يتطلب ثمانية تصديقات أخرى من جانب بلدان المرفق ٢.

وإندونيسيا ترغب في مواصلة تعزيز الأهداف النبيلة للمعاهدة. وعلى المستوى الإقليمي، سنستمر في تعزيز التعاون الملموس بين منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بهدف الاستفادة من آلية التحقق التي تشكل جزءا لا يتجزأ من المعاهدة من خلال معاهدة بانكوك. وتعكف إندونيسيا أيضا على إدماج أهمية تنفيذ الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للمعاهدة على الصعيد الوطني في مجموعة وسائل التنفيذ المقترحة للتشريعات الوطنية بشأن الأمن النووي التي بدأناها في مؤتمر قمة الأمن النووي في سول في وقت سابق من هذا العام.

وينبغي تعزيز التزامنا بجدول الأعمال عدم الانتشار في المجالات الأخرى لأسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من أنه لم يجرز سوى تقدم ضئيل نحو نزع السلاح النووي الكامل، فإننا نشهد اليوم حظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وذلك بفضل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ومنذ بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٧، أسهمت الاتفاقية تاريخيا في التقدم المطرد والشامل في تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة.

وإندونيسيا، باعتبارها أحد الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أعضاء حركة عدم الانحياز، تحث الدول الأطراف الحائزة على اتخاذ كل التدابير اللازمة للتعجيل بتدمير مخزونها بعد أن انقضى الموعد النهائي الممدد لتدميرها في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وما زلنا نشعر بالقلق بسبب عدم

كما أتوجه بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين، متمنيا لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم، وأود التأكيد لكم باسم وفد دولة قطر تعاوننا التام معكم من أجل إنجاح أعمال هذه اللجنة، وأؤيد بيان جمهورية مصر العربية باسم المجموعة العربية وبيان جمهورية إيران باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

لقد تعاطف القلق الدولي جراء الخطر المتزايد عبر العقود الماضية لانتشار الأسلحة النووية، والتي أدى التعامل معها بسياسات انتقائية غير عادلة إلى تكديس كميات مرعبة منها بالإضافة إلى تطوير أسلحة فناكة جديدة يجري استحداثها في العديد من الدول من دون مراعاة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال منطقة الشرق الأوسط، المثال الواضح لقصور فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في تحقيق الأمن لأطرافها، إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد بذل جهود دولية جديدة لإحلالها من الأسلحة النووية، ومن هنا ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط المقرر عقده في نهاية هذا العام.

خلافًا لما قد يظنه البعض، فرغم الجهود الدولية التي تم بذلها خلال السنوات الأخيرة، وعقد العديد من المؤتمرات والمنتديات في الأمم المتحدة، التي أجمعت على ضرورة التقليل من الإنفاق العسكري، لحفظ الاستقرار الإقليمي والدولي، فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة ارتفاعا كبيرا في الإنفاق العسكري العالمي، خاصة فيما يتعلق باقتناء الأسلحة التقليدية، فعلى سبيل المثال وحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فقد ارتفع حجم الإنفاق العسكري بنسبة ٤,٥ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩. مما يدل على الارتفاع المقلق لوتيرة التسلح في العديد من مناطق العالم بما في ذلك المناطق التي لا تتعرض لأي تهديد عسكري، والأكثر من ذلك أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، لم تثن العديد

أما بخصوص المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا نرحب باعتماد خطة العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (A/CONF.192/2012/RC/4، المرفق الأول). وينبغي أن نضاعف جهودنا لمعالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها، واللذين لا يزالان يشكلان تهديدا للسلام والأمن على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية. ومن الأهمية القصوى بمكان أن يقوم المجتمع العالمي بدوره المناسب في التنفيذ الكامل لخطة العمل وأن يعمل معا لتحقيق أهداف خطة العمل.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتطرق إلى مسألة أمن المعلومات المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٨. ويتعين علينا إطلاق المزيد من الحوار بين الدول لمناقشة قواعد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل حماية الهياكل الأساسية الحيوية على الصعيدين الوطني والدولي. ونحن بحاجة إلى إيجاد إمكانية لوضع مصطلحات وتعريف مشتركة ذات صلة بالمناقشات التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين في الماضي.

وفي ذلك السياق، يعد بناء الثقة والتدابير الرامية إلى الحد من المخاطر لمعالجة الآثار المترتبة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمرا حيويا.

وأخيرا، تؤكد إندونيسيا بأنه يتعين علينا جميعا الاضطلاع بأدوارنا بنشاط لضمان عدم تلاشي الزخم السياسي الذي تولد خلال العام الماضي. ومن مصلحتنا كثيرا الإسهام بشكل بناء خلال دورة اللجنة هذه. وستمكن معا من الاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتق اللجنة، المتمثلة في الإسهام في تحقيق السلم والأمن.

**السيد الكعبي (قطر):** اسمحوا لي بداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة،

يجلبه تكديس المزيد من الأسلحة، عن الأمن الحقيقي الذي تضمنه ثقافة السلام وإشاعة التآخي والتعاون بين الشعوب، فإذا كانت القوة العسكرية تجلب التفوق الجيوسياسي فإن السلام يجلب الازدهار الاقتصادي والاستقرار.

من التحديات الأخرى في مجال نزع السلاح، إنتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإخفاق في استعراض هذه المشكلة بشكل مهني بسبب غض الطرف عن مسؤولية بلدان المنشأ التي تصدر الملايين من تلك الأسلحة بدون قيود أو رقابة كافية على التصدير، وإن مما ثير قلقنا العميق أيضا إنتشار الألغام الأرضية والذخائر العنقودية كتلك التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان ولا تزال تقتل المدنيين وتصيبهم بعاهات دائمة ولذلك، فقد قمنا بالتوقيع على إعلان ولتغتون للذخائر العنقودية الصادر عن مؤتمر دبلن.

إن دولة قطر حريصة على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفعيل الركائز التي تستند إليها المعاهدة وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونؤكد في هذا الخصوص على عدم جواز المساس بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وعدم وضع العقبات أمام الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة، في سعيها لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية كما تعيد التأكيد على حل الخلاف بشأن قضية الملف النووي الإيراني بالوسائل السلمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما تشارك دولة قطر في تعزيز آلية نزع السلاح من خلال التنسيق المستمر مع المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظومة مجلس التعاون الخليجي العربي، لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال نزع السلاح. بما في ذلك إحكام الرقابة على الصادرات وتعزيز قدرات الرقابة الحدودية في المنطقة، بالتعاون بين أجهزة الدفاع والأمن ومراعاة المعايير البيئية في مجال نزع السلاح

من الدول، خاصة المتقدمة النمو، والدول ذات الاقتصادات الناشئة، عن الرفع من ميزانيتها المخصصة لشراء الأسلحة فكما أوضح معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فقد قام ستة عشر بلدا من بلدان مجموعة العشرين بزيادة مستوى إنفاقهم العسكري خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

إن الإعلانات والتصريحات الصادرة عن بعض الدول، للتعبير عن نيتها التخفيف من الإنفاق العسكري غير كافية في حد ذاتها، بل يجب ترجمة هذه الإعلانات إلى واقع، غير أن الواقع يبين بأن العديد من الدول المتقدمة والدول ذات الاقتصادات الناشئة والدول النامية، تقوم بخفض مستوى الإنفاق على القطاعات الأخرى، بما في ذلك قطاع التعليم والصحة والبنية التحتية، وتجعل المجال العسكري بمنأى عن كل خفض في الميزانية المخصصة له.

إن بناء عالم يسوده السلم والأمن يتوقف على قيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالالتزام بتعهداتها بشأن نزع الأسلحة وتزويد الأمم المتحدة بالموارد المالية الضرورية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها المتعلقة بإشاعة ثقافة السلام في جميع أنحاء العالم، فبينما تبلغ الميزانيات المخصصة للأمم المتحدة ووكالاتها ما يقارب ٣٠ مليار دولار أمريكي سنويا، بلغ معدل الإنفاق العسكري العالمي ١,٧٤ ترليون دولار أمريكي خلال العام الماضي، مقابل ١,٣ ترليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٠.

إن دلت هذه الأرقام على شيء فإنما تدل على عدم التزام الدول الأعضاء بتزع السلاح ولعل المستفيدين الوحيدين من هذا الارتفاع المطرد في الإنفاق العسكري هم شركات صنع الأسلحة بينما تبقى الضحية الأكبر هي السلام والأمن في أنحاء العالم.

بناء على ما سبق، يبدو بأن بناء عالم ينعم بالاستقرار والأمن وينبذ العنف سيظل بعيد المنال، ما دامت الغالبية العظمى للدول الأعضاء تؤثر الشعور بالأمن الزائف الذي قد

طال أمدها أكثر من المتوقع، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، لا تزال الآمال والتوقعات كبيرة في أن نحقق هدفنا النهائي عاجلا وليس آجلا، وهو الوصول إلى عالم أكثر أمنا للجميع، عالم انتسنا إليه جميعا بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولا مكان فيه لأسلحة الدمار الشامل. ولا يزال أماننا الكثير من العمل، ولا يسعنا أن نضيع مزيدا من الوقت بعد أن تبذرت العديد من الفرص. ومع ذلك، فإن ثمة أسباب للتفاؤل الذي ينبغي أن نبني عليه.

أولا، في مجال الأسلحة النووية وعدم الانتشار، وعقب نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، نرحب بالناخ الإيجابي للدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠١٥ وبالتائج الملموسة التي توصلت إليها باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح نحو دورة الاستعراض الجديدة. والجهود التي تبذلها الدولتان النوويتان الرئيسيتان في إطار المعاهدة الجديدة بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها لعام ٢٠١٠ لهي جديرة بالثناء وتستحق التقدير.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، فلا يزال إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بعيدا عن المنال. ومن الضروري اتخاذ خطوات ملموسة وأكثر فعالية على مستوى جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ولا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين. ونظرا لإدراكها التام لتلك الحقيقة، فقد نظمت حكومة الجبل الأسود - بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبمشاركة خبراء من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) - مائدة مستديرة بشأن تنفيذ ذلك القرار. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع إطلاع المؤسسات الوطنية وإعدادها لوضع خطط

عبر المجالس والهيئات البيئية المختصة، حيث أن تلك الهيئات الإقليمية تعتبر تنظيمات فاعلة ومكملة لدور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وتشارك دولة قطر مشاركة إيجابية وفاعلة في المداولات التي تجري ضمن منظومة الأمم المتحدة بخصوص نزع السلاح، من أجل تعزيز التوافق في تلك الهيئات وتفعيل عملها، كما تؤكد دولة قطر أهمية اتخاذ تدابير فعالة تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، مع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ حق الدول في اقتناء وسائل الدفاع عن النفس وسيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والنظر إلى خصوصية كل منطقة فيما يتعلق بالأمن والدفاع. وفي الختام، تؤكد ضرورة الاعتراف بضرورة أولوية نزع السلاح النووي على جدول أعمال نزع السلاح، وضرورة تحلي الدول الأعضاء بالمرونة والإرادة السياسية من أجل التوصل إلى الأهداف المشتركة.

**السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية):**  
اسمحوا لي أولا أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم وأن أؤكد لكم الدعم الكامل لوفد الجبل الأسود على جهودكم لبلوغ نهاية ناجحة فيما يخص أعمال هذه الدورة. إن الجبل الأسود يؤيد تأييدا تاما بيان الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشدد على بعض النقاط التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

كما شهدنا في كثير من الأحيان خلال السنوات السابقة، حمل العام الماضي معه مرة أخرى تطورات إيجابية وأخرى غير إيجابية، في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وأنا واثق من أنني لا أتكلم فقط باسمي عندما أقول إن الحالة العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار لم تبلغ المستوى الذي نصبو إليه.

وعلى الرغم من التقدم المحدود المحرز على مدى السنوات، إلى جانب وجود أنواع مختلفة من الأسلحة التي

فقد أيدت الجبل الأسود تلك الرسالة الداعية إلى وجوب إبرام تلك المعاهدة، كي يتسنى لنا أخيرا وضع أعلى المعايير الممكنة لتنظيم التجارة الدولية بالأسلحة. ولا يمكننا التفريط في الزخم الذي تحقق، وعلينا تجديد ومضاعفة الجهود الرامية إلى التوصل إلى معاهدة قوية. وينبغي أن يستخدم مشروع النص الذي قدمه الرئيس في ٢٦ تموز/يوليه باعتباره أساسا لعملنا في المستقبل بشأن إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، الذي نأمل أن يبدأ في وقت مبكر من العام القادم.

ومن ناحية أخرى، ترحب الجبل الأسود باعتماد الوثيقة الختامية الموضوعية في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2012/RC/4، المرفق الأول) بتوافق الآراء. وأذكر بأن الجبل الأسود قد قدمت في تموز/يوليه هذا العام تقريرها الوطني الأول عن تنفيذ برنامج العمل، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وما زال بلدي يكرس جهوده للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل وزيادة تعزيزه.

وتؤكد الجبل الأسود مجددا التزامها بإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية/البيولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فضلا عن تأييد التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقيات. وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية على وجه الخصوص، فقد نظمت حكومة الجبل الأسود ومنظمة حظر

العمل الوطنية بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد أعرب وفد بلدي عن استعداده وإرادته السياسية للشروع على الفور في العملية، علاوة على استعداده لجمع الأطراف الفاعلة ذات الصلة من أجل الشروع في العمل على خطة عملنا، بغية ضمان الامتثال الكامل وأقصى درجات الفعالية في تنفيذ خطة العمل.

ويجب أن يظل النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أولوية بالنسبة لنا، فضلا عن تعزيز الانضمام إلى البروتوكول الإضافي واتفاقيات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتطلع إلى عقد المؤتمر بشأن بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل المزمع عقده في وقت لاحق من هذا العام، باعتباره فرصة أخرى ثمينة وخطوة أولى حاسمة. وترحب الجبل الأسود بالجهود التي يبذلها الميسر والحكومة الفنلندية في ذلك الصدد.

ويشكل استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، سببا آخر مثيرا للقلق البالغ أيضا. وتؤيد الجبل الأسود بقوة الجهود الجارية الرامية إلى كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح، كي يمكن الشروع في العمل الفني والمفاوضات اللذين تأخرا كثيرا بالفعل، فيما يتعلق بالتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وغيرها من الصكوك الهامة. ولا نزال نبدي اهتماما بالغا بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

وندرک جميعا الآثار السلبية الخطيرة والمدمرة للاتجار العالمي بالأسلحة التقليدية غير المسؤول والسيئ التنظيم. وفي تذکیر صارخ يُقتل كل يوم ٢٠٠٠ شخص في جميع أنحاء العالم نتيجة للعنف المسلح الذي تغذيه الأسلحة التقليدية غير المشروعة، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه الماضي، ترى الجبل الأسود أن تقدما كبيرا قد أُحرز، وأنا أصبحنا قريبين جدا من التوصل إلى تلك المعاهدة. وبانضمامها إلى أكثر من ٩٠ بلدا آخر،

**السيد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، يؤسفنا أننا استمعنا إلى الزميل ممثل النرويج وتكراره لادعاءات لا أساس لها من الصحة، يقوم غيره بترويجها خدمة لأجندة سياسية هدفها الضغط على خيارات بلدي السياسية. وأود في هذا الصدد، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أن أذكر الزميل بأن بلاده النرويج نفسها قد زودت إسرائيل، ودون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالمياه الثقيلة، الأمر الذي ساعد إسرائيل على إنتاج السلاح النووي، وبالتالي إدخال الأسلحة النووية الإسرائيلية إلى منطقة الشرق الأوسط، وتهديد السلم وأمن شعوب المنطقة. إن الأمر الذي يدعونا للقلق هو عدم دعوة ممثل النرويج لإسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، بوصفها طرفاً غير نووي، وهي القوة النووية الوحيدة في منطقتنا.

وعدم مطالبة إسرائيل بوضع منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا إن كان ممثل النرويج حريصاً بالفعل على إنجاح مؤتمر ٢٠١٢ بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى كافة، المقرر عقده نهاية هذا العام تطبيقاً لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وكذلك لقرار المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

يرى بلدي أن جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك السلاح النووي طبعاً، أسلحة بغضنة، وليس فقط الأسلحة الكيميائية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

الأسلحة الكيميائية حلقة العمل السنوية الثالثة عشرة من أجل تنسيق المساعدة والحماية بموجب المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تتعقد حالياً ونحن نتكلم الآن، في الجبل الأسود، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وستتسنى الفرصة للمشاركين من العديد من البلدان والقارات لاستعراض الأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال السنة الماضية، وتبادل الأفكار عن التحديات المتعلقة بتنفيذ المادة العاشرة، فضلاً عن مناقشة المسائل المتصلة بإعداد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للاستجابة لحوادث الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، يسرني أن أبلغ اللجنة بأن البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية قد دخل حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في الجبل الأسود.

ويجب علينا أن نستفيد إلى أقصى حد ممكن من الفرص المتاحة لنا كي تتمكن من إحراز خطوات هامة على الطريق الطويل المؤدي إلى عالم أكثر أماناً وأماناً. ونحن بحاجة إلى تعزيز جهودنا، فضلاً عن إلزام أنفسنا مجدداً بمبادئ تعددية الأطراف والتوافق والثقة المتبادلة، بهدف تنشيط آلية الأمم المتحدة لترع السلاح بطريقة فعالة وتعزيز نزع السلاح العالمي ونظام عدم الانتشار. ومن جانبها، لا تزال الجبل الأسود تكرر نفسها بثبات للقيام بدور نشط والإسهام بصورة بناءة تحقيقاً لتلك الغاية. ويتطلع وفد الجبل الأسود إلى الاشتراك في مناقشة المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى، وهي مستعدة للتعاون العملي في جميع الميادين.

وأكرر، سيدي الرئيس، تأكيد دعمنا لجهودكم الهادفة إلى تحقيق نتائج مثمرة في ختام هذه الدورة.

**الرئيس** (تكلمم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد.